

## محضر الجلسة رقم 712

**التاريخ:** الثلاثاء 09 رجب 1431 (22 يونيو 2010)

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ثلاث ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.

### المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، وطبقا لمقتضيات القانون

الداخلي للمجلس، يخصص المجلس المقرر هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال،

أستسمحكم لأعطي الكلمة للسيد الأمين ليتلو علينا ما جد من

مراسلات، فليفضل السيد الأمين مشكوراً.

### المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل ه

وصحبه وسلم.

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للإعلانات، في البداية لدينا توضيح بخصوص جدول أعمال

جلسة الأسئلة، ذلك أنه نظراً لارتباط السيد الوزير بالتزامات حكومية

سيتم تأخير برجة الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية إلى ما بعد الأسئلة

الموجهة لقطاع الماء والبيئة.

وعليه، يصبح ترتيب القطاعات الحكومية في جدول الأعمال على

النحو التالي:

وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، وزارة الصحة، الوزارة المنتدبة

لدى الوزير الأول المكلفة بالجمالية المغربية المقيمة بالخارج، كتابة الدولة

لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة، وزارة

الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية.

بالنسبة للمراسلات:

أولاً، توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف

بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير

الأوقاف والشؤون الإسلامية بتأجيل السؤال الشفهي الوحيد الموجه

لقطاع الأوقاف في جلسة لاحقة؛

ثانياً، وبمراسلة يخبر من خلالها المجلس أن السيد كاتب الدولة

المكلف بالتنمية المحلية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة

للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة؛

ثالثاً، وبمراسلة من رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، مرفوعة

بشواهد طبية، يخبر من خلالها المجلس أن المستشارين المحترمين الأمين

الدراف وعبد السلام أمغار يتعذر عليهما حضور أشغال الجلسة وكذا

اجتماعات اللجان لأسباب صحية.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

ابتداء من 15 يونيو إلى غاية 22 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 33 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكراً، ولكم الكلمة السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

طلبات الإحاطة: وردت على رئاسة الجلسة خمس طلبات الإحاطة،

الأولى للفريق الحركي، إذا لم تكونوا ترغبون في إحاطة المجلس علماً

نتقل إلى الإحاطة الثانية لفريق التجمع الدستوري الموحد، الكلمة

للسيد رئيس الفريق.

### المستشار السيد الحو المربوح:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

لقد دشن المغرب يوم أمس تحت الرئاسة الفعلية لصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد شطر الطريق السيار الرابط بين مراكش وأكادير، هذا الشطر الذي انتظره المغاربة قاطبة وسكان جهة سوس ماسة درعة، ومعها الجهات الجنوبية الأخرى المتواجدة بالصحراء العريضة بفارغ الصبر.

السيد الرئيس،

إنها أجمّل هدية قدمها لنا صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى الأربعين لميلاد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد.

إن فريق التجمع الدستوري الموحد بجميع برلمانيه يهنئ الحكومة والبرلمان على هذا الإنجاز التاريخي الذي أشرف عليه صاحب الجلالة، والذي سيمكن من التشجيع على الاستثمار والنشاط الاقتصادي والسياحي بالمناطق الجنوبية للمملكة، وسيربط شمال المغرب بجنوبه في ظروف مريحة وسريعة.

إنها مناسبة كذلك لكي نشكر فيها أطر وزارة التجهيز والنقل وكل المتدخلين الذين ساهموا في هذا الإنجاز، وفي الآجال التي حددته الحكومة، حيث يعتبر هذا الشطر إحدى المعالم الطرقية الرائدة التي اخترقت جبال الأطلس الكبير بنفق متميز، كان أول نفق تنجزه بلادنا في مسيرة البناء والتشييد، الذي يشرف عليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

إنها مناسبة كذلك لكي نطالب الحكومة من أجل الإسراع في برامج الطرق السيارة، وتعميمها عبر كافة جهات المملكة، وكذلك برنامج الطرق بصفة عامة، وخاصة البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي وفق الأجنحة التي التزمت بها الحكومة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما، فليفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد علال عزويوني:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أتقدم ال يوم أمام مجلسنا الموقر بقضية طارئة مرتبطة بما يعترض إحاث العمالات والأقاليم الجديدة من صعوبات وتعثرات بالرغم من أن إحداثها جاء تنفيذا لتوجيهات المولوية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بخصوص وضع إطار قانوني ومؤسسي لإصلاح شامل للإدارة الترابية، والتركيز على مبادرة الحكامة الجيدة وتعزيز إدارة القرب.

وإذا كانت عملية مراجعة التقسيم الإداري للمملكة تدرج في إطار الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني، التي تولى أهمية خاصة لتأهيل المجالات القروية والجبلية، وتنميتها من جهة، وارتقاء ببعض المراكز الحضرية والتجمعات السكنية الكبرى إلى مستوى عمالات وأقاليم من جهة أخرى.

إلا أنه ومع كامل الأسف، لازالت هذه العمالات والأقاليم الجديدة بعيدة عن تحقيق المهام والمسؤوليات الحساسة المنوطة بها، كذلك لازالت بعيدة عن تحقيق آمال السكان الذين است بشروا خيرا بهذه الالتفاتة المولوية، وذلك نظرا لعدم تحمل الحكومة مسؤوليتها في تفعيل الإجراءات المواكبة واتخاذ كافة التدابير الضرورية، بحيث لازالت تعاني خصوصا كبيرا في الموارد البشرية الضرورية، لأن إحداث هذه العمالات والأقاليم الجديدة لم يواكبها لحد الآن توفير حاجياتها من الأطر والموظفين كما ونوعا، والاضطلاع بمهامهم على أحسن وجه، كما تعرف نقصا كبيرا من جهة البنية التحتية والتجهيزات الإدارية، فضلا عن تأخير إحداث المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية الأخرى.

السيد الرئيس،

وإذا كنا نتأسف على غياب أوضاع هذه العمالات والأقاليم الجديدة في أجنحة الحكومة، والتي أكدها التصريح الحكومي الذي لم يشر إليها، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننبه إلى خطورة تلكو الحكومة في مواجهة هذه الصعوبات والتعثرات، وندعوها إلى التعامل أكثر مجدية مع هذه البنيات الترابية الجديدة، واحتضانها ومواكبتها بالشكل المطلوب حتى تأخذ مسارها العادي والاضطلاع بمهامها التنموية.

وشكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما، فليفضل مشكورا.

## المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم الفريق الفيدرالي، وتفعيلا للمادة 128 للنظام الداخلي، أقول في إحاطتي اليوم، خلافا للخطاب السائد، والذي يروم الإيهام بأن الحكومة المغربية جادة في التأسيس لحوار اجتماعي مسؤول ومنتج، وخلافا للإرادة المعبر عنها إن في التصريح الحكومي الأصلي أو في تصريحها الأخير، فإن الحوار الاجتماعي، والذي كان دائما محل خلاف بين الحكومة والمركزيات النقابية، حيث عبرت هذه الأخيرة عن رفضها للمنهجية الانفرادية التي دأبت عليها الحكومة، إن خلال جولات الحوار سنة 2008 أو جولات أبريل وشتنبر 2009، بإعلانها المنفرد عن نتائج ودون التوصل إلى تعاقبات مشتركة ملزمة للجميع ومفيدة للجميع.

وكان مؤملا أن تخرج جولات الحوار الاجتماعي لشتنبر 2009 وأبريل 2010 عن النسق السابق بعد التوترات التي شهدتها الساحة الاجتماعية، وبعد الإضراب ال ذي خاضته الشغيلة يوم 3 مارس 2010، إلا أنه رغم التأني والتبصر الذي تحكم في تدبير النقابات لهذا الملف من خلال القبول بالاستمرار في الحوار لأكثر من شهرين متتاليين، هذا الحوار الذي استمر ولازال إلى اليوم أسبوعيا، فإن الحكومة لم تستجب ولو لمطلب واحد لحد الساعة، خاصة فيما يتعلق بتحسين الدخل في ظل التدهور الذي تشهده القدرة الشرائية للمأجورين، وكذا في طار إعادة النظر في منظومة الترقّي وإقرار الترقية الاستثنائية، لذلك قررت المركزيات النقابية في إطار التنسيق فيما بينها وقف الحوار في جلسة أمس في إطار لجنة القطاع العام.

لقد عبرنا، السيد الرئيس، مرارا كفيدرالية ديمقراطية للشغل أن الحوار الاجتماعي يجب أن يكون مدخلا للإصلاح، إصلاح العلاقات المهنية والاحتكام إلى القانون في هذه العلاقات، وأن يكون مدخلا لمعالجة الاختلالات التي تعرفها المسألة الاجتماعية بهدف الوصول إلى نموذج اجتماعي مغربي، إلا أنه للأسف لازالت الشغيلة المغربية في نظر

الحكومة غير جدية بأن تحتل مكائنها في البناء المؤسساتي الوطني، إذ هي مغيبة في أورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية رغم الخطاب الملكي الواضح في هذا الشأن ل 18 ماي 2005، والذي تحدث عن إشراك الأحزاب والنقابات في هذه المبادرة.

كذلك فإن هذه الشغيلة مستثناة من التصور الحكومي لمقاربة السكن الاجتماعي، فبالأمس فقط وقعت مجموعة العمران اتفاقا للحصول على قرض بمبلغ 50 مليون أورو، وقبله قرضان بمبلغ 65 مليون، وليس في أحدهما المسؤولين أن تكون الشغيلة حاضرة في مشاريع هذه المجموعة رغم أن سياسة تدبير العقار بصفة عامة، والتي تعثر بها كثير من العتمة، إن في محاربة دور الصفيح أو في السكن الاجتماعي بصنفيه 140 ألف درهم و250 ألف درهم، لا تدعو للارتياح نتيجة الغموض الذي يسودها، ونتيجة الارتباك الذي تشهده هذه المشاريع، ونتيجة التغييب السياسي للفئات الواسعة من الشغيلة للاندرج في سياق الاستفادة من السكن الاجتماعي.

لذا، فإننا نجد إرادتنا في إنجاح الحوار الاجتماعي وترسيخ طابعه المؤسسي، وندعو الأطراف الأخرى إلى الإيمان بورش الحوار الاجتماعي كمدخل للإصلاح.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما، فليفضل السيد رئيس الفريق.

## المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي، وفي إطار المادة 128 من النظام الداخلي، أن أحيط المجلس المحترم علما بقضية طارئة، تم الإضرابات المتتالية لموظفات وموظفي الجماعات المحلية، هذه الإضرابات مشروعة نتيجة للظروف غير الملائمة التي تعيشها شغيلة هذا القطاع الحيوي في غياب تام لحوار جدي ومسؤول، يهدف إلى حل المشاكل العالقة

وتوفير الظروف المناسبة لأداء هذه الفئة من المواطنين لوظيفتها الأساسية في حياة المواطن المغربي المتمثلة في السهر على وثائقه الرسمية. وللتذكير، فقد كان للاتحاد العام للشغالين بالمغرب شرف تحقيق إنجاز تاريخي منذ استقلال بلا دنا، يتعلق باتفاقيتين مع وزارة الداخلية سنة 2002 وسنة 2007 مع السيد وزير الداخلية ومع مدير الجماعات المحلية، وطرحنا فيها بوضوح المطالب الأساسية لهذه الشغيلة، والتي تم الاتفاق عليها منذ سنة 2002 و2007، وهي كالتالي:

- تسوية وضعية المجازين والمؤقتين في ظرف سنتين آنذاك، في ذلك الوقت، من سنة 2002 حتى إلى 2007، وإلى يومنا هذا نتظر تنفيذ ما اتفق عليه مع السيد وزير الداخلية والمديريات العامة للجماعات المحلية؛

- إحداث مصالح اجتماعية تم الاتفاق عليها؛

- تخصيص منحة المردودية لرؤساء المصالح من مهندسين وكتاب عامين وأطر، إسوة بزملائهم في الوزارات والعمالات.

لذا نطالب مرة أخرى بأجراً إلغاء السلايم من 1 إلى 4 الصادر في 17 مارس 2009، إننا نوجه نداء صادقا إلى الحكومة، ومن خلالها السيد وزير الداخلية المحترم كي نؤسس لحوار المسؤولية والمصداقية لحل مشاكل شغيلة الجماعات المحليّة، التي طالّت أكثر من اللازم، وتهدد الآلاف من الأسر في عيشها، والآلاف من الموظفين والموظفات في مسارهم الإداري، إضافة إلى ما يترتب عن الإضرابات من أضرار لمصالح المواطنين، ومن ضمنهم أفراد جاليتنا بالخارج الذين بدؤوا يفقدون على أرض الوطن، ويوم واحد بالنسبة إليه م ضياع لمصالحهم.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها 19 سؤالا منها:

- 6 أسئلة آنية، موجهة لقطاعات الداخلية والإسكان والتعمير والصحة والاقتصاد والمالية؛

- 13 سؤالا عادية، موزعة على قطاعات الداخلية والإسكان والتعمير والجلالية المغربية والماء والبيئة والاقتصاد والمالية.

نستهل جدول أعمالنا هذا بسؤال آني موجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول تردي خدمات الوكالات

الحضرية، وستتولى الإجابة عنه ال سيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشار السيد مصطفى الوجداني:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم نداءاتنا المتكررة والعالية الصوت في اجتماعات مختلف المجالس المحلية منها والإقليمية والجهوية أو المجالس الإدارية، نلجأ إليكم السيد الوزير لعرب لكم وبأسف شديد عن احتجاجنا واستنكارنا لما تقدمه مجموعة من الوكالات الحضرية من خدمات لزيائتها ذاتيين أو معنويين، والتي أقل ما يمكن نعتها أنها رديئة، وتسيء إلى القطاع الذي تشرفون عليه، باعتبارها ركنا أساسيا في التنمية المحلية المحلية، والتي يتوق صاحب الجلالة نصره الله أن يراها مواكبة للتنمية المستدامة، كل هذا في غياب مستمر لمحاور رئيسي محلي نلجأ إليه.

أريد أن أشير، السيد الوزير، أن التعقيب الذي تقدم به السيد عبد الحكيم بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة حول حصيلة نصف الولاية الحكومية الحالية، كنا أكثر صراحة وصرامة بانتقادنا للحكومة مع جميع القطاعات والمرافق العمومية، في حين أن المواطنين يريدون حلول قريبة وآنية.

لذا على هذا الأساس، نلتمس منكم السيد الوزير التدخل العاجل

لإرجاع الوضع إلى طبيعته الأساسية وتحسين الخدمات التي من

المفروض أن تقدمها الوكالة الحضرية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة للإجابة عن

السؤال.

**السيد عبد السلام مصباحي ، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان**

**والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، وأحب كذلك أن أشير إلى أن الاستنكار والاحتجاج لا مبرر لهما، والموضوعية تقتضي الإشادة بالعمل الجاد الذي تقوم به الوكالات الحضرية، على الرغم من بعض الإكراهات الراجعة إلى قلة في بعض التخصصات، نتيجة للمنافسة في القطاع الخاص على مستوى الأجور، وكذلك بالنظر إلى تأخر صدور النظام الأساسي الجديد المحفز لهذه الوكالات الحضرية.

فالوكالات الحضرية، كما تعلم السيد المستشار المحترم، الذي يصل عددها إلى 26، بما فيها الوكالة الحضرية للدار البيضاء، تقوم بعمل جبار، وهي أداة فعالة للتنمية، إذ أنها تضم 700 إطار سامي من المهندسين المعماريين والمهندسين القانونيين والاقتصاديين والإحصائيين والسوسولوجيين، وهي بحسب المادة 3 من الظهير ديال 10 شتنبر 1993 تقوم بالتدخل في التخطيط العمراني للمجالات من خلال إعداد وثائق التعمير المختلفة، بحيث أن اليوم تعد 100 تصميم تهيئة في السنة، وتقوم بمصاحبة التأهيل الحضري للمدن والمراكز القروية وإعادة الهيكلة للإحياء ناقصة التجهيز.

كذلك أنها تشرف على إعداد وتسليم تصاميم البناء الجمالية بالعالم القروي، 2615 تصميم سنة 2008 و2009، إبداء الرأي التقني في مختلف مشاريع البناء والتعمير قبل الترخيص الذي هو من صلاحية رؤساء الجماعات، والبت سنويا في ما يناهز 100 ألف ملف، والمشاركة في مهام المراقبة بحيث أنه برسم سنة 2009 عاينت 22.991 ورش، وسجلت 12.643 مخالفة، كما أنها تقوم بتقديم مساعدة تقنية للجماعات.

ومن أجل تطوير وتحسين أداء الوكالة الحضرية، فهذه الوكالات تعمل على:

- تأمين خدمات القرب من خلال فتح 23 ملحقة للوكالة الحضرية من سنة 2003 إلى اليوم، 96 شبك وحيد يغطي 142 جماعة حضرية و656 جماعة قروية؛

- المداومة بالمصالح التي لها علاقة بالمواطنين في الخارج؛

- تقليص مدة دراسة الملفات إلى أقل من 15 يوم؛

- العمل على الحصول على شهادة لمطابقة الجودة "إيزو 9001" بعدما حصلت عليها الوكالة الحضرية للرباط، وإن شاء الله في أفق

2012 غادي تكون 25 وكالة اللي تابعة للوزارة كلها حاصلة على هاذ الشهادة، وكذلك وكالة الدار البيضاء.

- العمل على تحسينات من خلال القانون، التعديلات التي تتضمن في مدونة التعمير ومجموعة من القوانين التي نعمل عليها اليوم. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد عبد الفتاح عمار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات وهاذ الإجابة، غير اللي بغيت نقول للسيد الوزير بالمناسبة هاذ المعطيات اللي اعطينا السيد الوزير كان سبق لك اشرفت على المجلس الإداري ديال مدينة الجديدة، وهاذ الشئ هذا علاش غادي نخصو مدينة الجديدة، لأنه كايه خروقات بشكل كبير السيد الوزير وغياب، غياب مستمر السيد الوزير، لأنه كيبان لنا بأنه هاذ المعطيات اللي كتعطينا، رها على أرض الواقع ما كاين منها والو السيد الوزير.

بكل صراحة، السيد الوزير، في الغياب المتكرر ديال المسؤولين، وهذا راه يعني كان في مدينة الجديدة غياب ديال المدير ديال الوكالة مدة ديال ثلاثة سنوات، وأعطى التدبير ديال الوكالة لواحد الشخص اللي هو بكل صراحة، أنتم شرفتمو على هاذ المعطى كولو اللي غا دي نقولو لك.

إذن الوقت اللي كنهضرو على الجماعات المحلية، السيد الوزير، واش المجلس الإداري ديال مدينة الجديدة واش اعطانا واحد الرؤية، اعطانا واحد الرؤية اشحال من دوسي دوزو في هاذ المعطى اللي كتعطينا السيد الوزير؟

إذن بكل صراحة، السيد الوزير، هاذي معطى، هاذ التقنيين وهاذ المهندسين، راه هادشي هذا راه عندنا مشاكل في مدينة الجديدة، وبكل صراحة هاذ السيمانة اللي فاتت عاد تعين مديرة جديدة، وبكل صراحة كنعلقوا باستمرار بعض المشاكل.

حنايا خدامين على واحد الدراسة اللي هي محلية، على أساس باش ناخذو واحد العدد ديال المعطيات وواحد العدد ديال الخروقات، على أساس باش نديرو واحد وقفة تأمل على هاذ الشئ هذا، لأن ما يمكنناش نقاو..

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزير لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.  
السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير و التنمية المحلية،  
المكلف بالتنمية الترابية:

السيد المستشار المحترم هو عضو في المجلس الإداري للوكالة الحضرية لمدينة الجديدة التي عقدت الدورة ديالها في 20 ماي 2010، والسيد المستشار المحترم صادق مع الذين صادقوا بالإجماع على التقرير الأدبي والمالي، وكذلك على برنامج العمل المستقبلي، وبالتالي هذه شهادة قدمت في حق الوكالة الحضرية للجديدة.

فيما يتعلق بمدير الوكالة الحضرية هو من أحسن الأطر، وهو مدير الشؤون القانونية، كما أنه أصيب بمرض، ولكن اليوم هناك مديرة الوكالة الحضرية التي عينت في 4 يونيو من هذا الشهر.

فيما يتعلق بالأداء ديال المديرية ديال الوكالة الحضرية - معدل التغطية بوثائق التعمير: 85% خلال نهاية 2009 مقارنة مع 73% في نهاية 2006؛

- تسليم 2890 بطاقة معلومات؛

- فتح 100 هكتار للتعمير، إضافة إلى مشروع القرية الجماعية للجديدة؛

- التدبير الحضري لعدد الملفات التي سألت عليها، 3133 ملف، 74% ديال الموافقة؛

- المساهمة في توظيف رصيد عقاري يناهز 1200 هكتار بغلاف مالي يقدر بـ 16 المليار؛

- المشاريع الترابية؛

- المساهمة في المخطط الجهوي للتهيئة الترابية؛

- إستراتيجية التنمية الحضرية للمدينة الجديدة الكبرى؛

- المشروع المحلي لبولعوان؛

- الدراسة المتعلقة بإعادة تأهيل المجال السياحي للقطبين الجديدة

أزمور، وغيرها من الوثائق والدراسات، بما في ذلك دراسة الوليدية التي أعطى انطلاقها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وبالتالي يمكن القول بأن الوكالة الحضرية للجديدة هي وكالة فنية،

ينبغي العمل على تدعيمها حتى تقوم بعملها على أحسن ما نريد نحن

جميعا كحكومة وكمستشارين وكتواب.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير الإسكان، موضوعه عملية تسويق منتوج المؤسسات العمومية ال تابعة للإسكان، للمستشارين المحترمين السادة : إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، الغازي لغرابية، محمد برطني، نبيه لحسن.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيد الهاشي.

#### المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، تنجز المؤسسة العمومية التابعة لوزارة الإسكان العديد من العمليات العقارية بإحداث تجزئات ووحدات سكنية على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وتستفيد هذه المؤسسات من مساعدات وتسهيلات من الدولة، التي تفوت لفائدتها عقارات مهمة بأسعار تفضيلية وأحيانا رمزية، وذلك بهدف أن تقوم هذه المؤسسة بدورها الاجتماعي والاقتصادي في توفير السكن للمغاربة ولفئات عريضة من ذوي الدخل المحدود.

ولهذا، السيد الوزير، وجهنا هذا السؤال منذ 15 نوفمبر 2007،

وكانت إذاك إشكاليات معقدة، تم عملية تسويق المنتوج المؤسسات العمومية للثقة للإسكان، ومنذ ذلك الحين عرف هذا القطاع تطورات نعتبرها إيجابية، أهمها السكن الاجتماعي الاقتصادي بتكلفة لا تتجاوز 140 ألف درهم.

وعليه، فإننا فضلنا تركيز حديثنا وسؤالنا على موضوع تسويق وإنتاج هذا النوع من السكن باعتباره يشكل انتظارات طبقات شعبية ذات دخل محدود جدا، فقد عملت الحكومة في القانون المالي لسنة 2008 في المادة 8 منه على تشجيع السكن الاقتصادي ودعمه على ألا يتجاوز سعره 140 ألف درهم، وقد صنف البرلمان بهذه الخطوة وصادق عليها، ونحن في التجمع الدستوري الموحد نبارك هذا الإجراء ونعتبره من حسنات هذه الحكومة، سؤالنا السيد الوزير هو، أولا، هل لكم أن تنورونا عن هذا البرنامج ومدى نجاحه أو إخفاقه ونسبة إنجازه؟

ثانياً، نعلم أنكم تتلقون الآن طلبات من المواطنين الذين يستوفون الشروط للاستفادة من هاذ المنتج، ونعلم كذلك أن لكم برنامجاً مدققاً حول عدد الوحدات المزمع إنجازها على مدى 3 سنوات، فما مدى تجاوب الطلب مع العرض؟  
شكراً السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية،

#### المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

شكراً السيد المستشار المحترم ل طرحكم لهذا السؤال، ومادام أن السؤال موجه إلى منتج 140 ألف درهم، فلا بأس من التذكير بأنه في تاريخ 16 فبراير 2009 تم التوقيع أمام جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بالقصر الملكي بفاس العامر على اتفاقية لتعبئة 3853 هكتار موجهة لإنجاز سكن 140 ألف درهم، اللي هو منتج اللي جابو جلالة الملك للطبقات والفئات الفقيرة.

والمستفيدون من هذا المنتج هم اللي تيقّل الدخل دياهم على 1,5 سميك، وبالأسبقية أصحاب السكن المهدد بالانحياز وضحايا الفيضانات وقاطني البراريك وصغار الموظفين والحرفيين، وحاملي البذلة.

والبرنامج المتفق عليه ما بين 2008 و 2012 المحدد هو إنتاج 130 ألف وحدة، إما أن العمران غادي تنجزها بمفردها أو بشراكة مع القطاع الخاص، وهذا البرنامج اللي تم التعهد به أمام جلالة الملك سيتم الوفاء به بشكل كلي في نهاية 2012، بحيث أنه اليوم الأوراش انطلقت إلى حدود 30 أبريل 2010 ب 57 ألف مسكن أي 44 ألف من مجموع البرنامج، 18 ألف تنجزها العمران و 39 ألف بشراكة مع القطاع الخاص.

والأشغال انتهت في 6070 وحدة، وتفضل صاحب الجلالة حفظه الله بتوزيع 434 وحدة بمدينة وحدة بتاريخ 30 أبريل 2010، وفي نهاية سنة 2010 غادي نكونو أعطينا الانطلاقة ديال الأشغال ل 65%.

التوزيع تيمم عبر لجنة محلية، يترأسها السيد الوالي أو السيد العامل لانتقاء أصحاب الأسبقية من الفئات المستحقة وإجراء القرعة،

التحفيزات التي تقدمها الدولة بالإضافة إلى العقار الذي يفوت بضمن التكلفة، هناك إعفاء ضريبي شامل للمنعشين الذين ينجزون 500 وحدة في الوسط الحضري، أو 100 وحدة في الوسط القروي خلال 5 سنوات، وأنه فضلا عن هذه التحفيزات يمكن للمستفيدين أن يستفيدوا من الفوكاريم.  
شكراً السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكراً السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على تفضلكم بالإجابة عن هذا السؤال، كذلك أشكركم على المعلومات الدقيقة حول الإحصائيات ديال إنجاز البرنامج، اللي بقى لي، السيد الوزير، اللي ما جاوبتونيش عليه، وهو تجاوب الطلب مع العرض، علاش كنطرحو عليكم السيد الوزير هاذ السؤال، لأنه مثلاً كمثال في منطقة القنيطرة اللي كنعرفوها مزيان، فتح الآجال ديال إيداع طلبات السكان المستهدفين، فلحد الآن حسب معلوماتنا حوالي 2000 طلب، في حين أنه الوزارة مخططة برنامج فيه 1000 سكن على مدة 3 سنوات، معنى أنه 330 سكن في كل سنة، في حين أن الطلب مثلاً هو 2000، في أسبوعين فقط 2000 ديال الطلبات، وهاذ الطلبات كلها عندها جميع الشروط للاستفادة. حنا اللي مبعيناش، مبعيناش أنه غدا أو بعد غد يكونوا الطلبات كثار بزاف والعرض قليل، ويبدأو يقولوا لا، هذا علاش استفاد، هذا علاش ما مستفدش، لا نديرو القرعة، احنا ضد هاذيك القرعة فيما يخص هاذ الناس، هذه الطبقة الشعبية الفقيرة ذوي الدخل المحدود، ضد القرعة، خصهم يستافدوا كلهم.

تنطلبو من الحكومة باش تدعم هاذ البرنامج في المناطق اللي فيها إقبال على هذا المنتج، باش متكونش هاذ القرعة أو الأسبقية لهذا أو الأسبقية لهذا.

شكراً السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية،  
المكلف بالتنمية الترابية:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

أولا تتعرف بأنه هاذ المنتج محدد في 130 وحدة بالنسبة للمغرب بالنسبة للتراب الوطني ككل، وهو محدد بالعقار، العقار اللي هو 3853، وبالتالي ما يمكناش نجايو على جميع الطلبات، نستجيب لجميع الطلبات، لأنه العرض محدد في 130، وأنه الع قار هو اللي تيتحكم فينا.

لكن مع ذلك يمكن لي نقول بأنه بالنسبة للقنيطرة هناك 660 وحدة بشراكة مع القطاع الخاص الآن تنجز بالسكنية، منها 200 غادي تنتهي بما الأشغال في شهر غشت 2010، و 150 وحدة غادي تنجزها العمران وغادي يتم الانطلاق دياها في منطقة ديال فالون، غادي تعطى الانطلاقة دياها مع الاحتفالات ديال عيد العرش، وتبقى على أنه الفئات المستفيدة هي محددة، واللجنة اللي غادي تسهر على توزيع ديال هاذ الشئ بحسب الأسبقية، واللجنة المحلية التي ترأسها السلطة المحلية هي صاحبة السيادة، لأنها على علم تام بالأوضاع المحلية، وبالتالي لها الحق في أن تختار ما تريد ضمن هذه اللجنة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة.

نتقل إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول توزيع الأدوية داخل المستشفيات، للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التلاوي، عبد الحميد السعداوي، لحسن بوعود، المهدي عثمان، سعيد أزيقي، فليتفضل أحد السادة المستشارين، السيد رئيس الفريق تفضل.

**المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد أكد السيد الوزير الأول المحترم في تقديمه لحصيلة المنجزات الحكومية مؤخرا بالبرلمان أن الحكومة وضعت مشروع خريطة صحية جديدة ومخططات جهوية من شأنها تقليص التفاوت بين الجهات وبين الوسطين القروي والحضري، واعتماد كذلك سياسة محكمة للأدوية بما

يراعي القدرة الشرائية للمواطنين، لأن المستمع لهذا التصريح، السيدة الوزيرة، يجيل إليه أن قطاع الصحة بالمغرب على أحسن ما يرام، والواقع عكس ذلك لأن هذا القطاع لازال يتخبط في مشاكل جمّة، رغم أهمية الميزانيات المرصدة له.

ولعل معاناة المواطنين المصابين بالأمراض المزمنة كالسكري والقصر الكلوي يشكون من قلة الأدوية داخل المستشفيات، في الوقت اللي كتأكد فيه وزارة الصحة على تخصيص كل المستشفيات بالأدوية اللازمة.

لذا، السيدة الوزيرة، نود معرفة مكامن الخلل، وكذلك ما تعاني منه جل المستشفيات من الخصاص في الأدوية، خاصة المكلفة منها والمزمنة المرصودة لتزويد المستشفيات بهذه المواد والأدوية للأمراض المزمنة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، تفضلي السيدة الوزيرة.

**السيدة ياسمينه بادو وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في الحقيقة هذا السؤال يكتسي أهمية بالغة لأن الأدوية هي عمود أساسي وركيزة أساسية لإنجاح سياستنا الصحية في بلادنا، احنا ما عمرنا قلنا أن كلشي مزيان، والصحة لا بأس بها، قلنا أننا نسجل على أنه هناك تحسن ملحوظ، وباقي بطبيعة الحال المشوار طويل، ما بين التحسين الذي تم إدخال، لأن الحكومة أعطتنا الميزانية باش نرفعو خصوصا من حاجيات المستشفيات من الأدوية، يمكن لي نقول لكم على أن الميزانية المرصودة للمستشفيات، الأدوية تمثل فيها 50%، غير باش نعطيكم الأهمية، هو أول مطلب الذي يطلبه المواطن الذي يلجأ إلى المستشفى.

فانطلاقا من هذا، رصد غلاف مالي خلال هذه السنة المالية ديال مليار و 400 مليون درهم، مقابل ما كانت تقتنيه الوزارة اللي كان المبلغ المخصص للأدوية هو 480 مليون ديال الدرهم، إذن كاين هناك ارتفاع تقريبا ديال 200%.



كيفاش موزعة هذه الأدوية؟

132 مليون هي كتمشي للبرامج الصحية، والتي منها الأمراض المزمنة، كايين الأمراض المزمنة التي حقيقة التي مازال الدواء ما كافيش، وغادي نخصصو لو خلال هذه السنة، والميزانية ديال السنة المقبلة هو اللي بقي لنا هو بالنسبة ل (*l'hepatite c*) اللي كان موضوع سؤال في الأسبوع الماضي؛

65 مليون ديال الدرهم يمشي للصحة العقلية والنفسية؛

300 مليون ديال الدرهم تيمشي لعلاج مرض السرطان، وهاد 300 مليون تمكنا أننا نوصلها بشراكة مع جمعية لالة سلمى لمحاربة داء السرطان؛

44 مليون درهم خصصناها لمحاربة داء الجلالة

(*la cataracte*)، والتزمنا على أنه آخر هاد السنة الرصيد ديال الناس اللي باقين كيعانوا من (*la cataracte*) نصفيوه باش نبادو فقط في علاج الحالات الجديدة سنويا؛

64 مليون درهم تيمشي للقصور الكلوي، والتزمت كذلك أمامكم على أنه قبل آخر هذه السنة غادي نصفيوه نمائيا، ما يبقاوش لوائح الانتظار في بلادنا في هذا المجال؛

75 مليون لمحاربة داء السكري؛

410 مليون درهم بالنسبة للقاحات وكايين هناك، بلا ما ندخل في التفاصيل، بالإضافة إلى السمحتو غير دقيقة، نحتفظ بالتعقيب.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم الكلمة في إطار التعقيب الفريق الحركي، الأستاذ التدلاوي لكم الدقيقة المتبقاة من السؤال.

#### المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نحن كذلك بدورنا لا ننكر أن هناك مجهودات، لا ننكرها، لكن السيدة الوزيرة أنتم كنعرفوا المشكل فين مطروح، نعطيكم مثال بسيط (*CHU*) ديال الدار البيضاء، الجهة ديال الدار البيضاء كتعطي سنويا ما يزيد على 60 مليون درهم، واحنا فخورين نعطيها، لأن كنعسوس، كنلمسوها كايينة وموجودة، وهادوك الناس كيشغلوا، هاد الشي لا ننكره، ولكن احنا الهدف من هاد الأسئلة ديالنا، ما هو؟

هو أنه بعد ما عملنا البحث ديالنا، ما جيناش وعملنا سؤال، لقينا كايين بعض الصحف تكلمت ودوات على وزارة الصحة اللي تخلفت على الوعود ديالها إلى آخره، وبجنتنا عن الأنسولين، ولقينا كايين ذيك القارورة العادية اللي كتعمل 90 درهم في الصيدلية، وكايين ذاك (*penfill*)، ذاك (*le stylo*) اللي كي عمل تقريبا 250 درهم حتى ل 400 درهم حسب (*l'emballage*) وحسب الشركات، وحسب الدولة اللي كتصيفطو.

احنا اللي كتتمناو، الميزانية ديالكم ما بين (*le dialyse*)، (*le kit*) ديال (*le dialyse*) و75 مليون وفي 64 مليون، زائد الميزانية اللي كتخصص الجماعات المحلية، إلى جمعنا هاد الميزانيات بجوج واستطعنا باش نقطعو الطريق على المضارين، أنا لا أقول لك أن كل شي مزيان أو كل شي قبيح، لا، ولكن هناك حصنا نعترفو، كايين ناس كيتلاعبوا في هاد الشي، إلى اعطينا مثلا 100 قارورة راه كتوصل 20 للمستهلك.

كيمكن لنا، عندنا حلول، ويديكم أنتم السيدة الوزيرة، ما هم؟ في عوض باش احنا نبقاو نعطي هاد الميزانية ونجيبو هاد القارورات ونعطي فرصة لواحد أنها في السوق كتسوى 90 درهم باش يجرحها يبيعها ب 50 أو 40 درهم، علاش هاد الميزانية ما نجموهاش وتعملوا صفقة مع هاد الشركات اللي كيجيبوا هاد الشي، وترخصوا الثمن ديال هاد الشي، يوصل حتى ل 10 دراهم و 15 درهم، ويكون في متناول الجميع، وبلا ما نعطيوه ب 90 درهم أو ب 50 درهم، سواء الجماعة تعطيها، حتى (*la traçabilité*) ما عندكمش الإمكانيات باش تعملوا (*une traçabilité*)، تعرفوا هاد المريض كياخذ من عند الجماعة و كياخذ من الصبيطار.

إذن باش نصفيو هاد المشكل، نجمو هاد الميزانيات ونزيدوها (*comme subvention*) في هاد المبالغ باش كتدخل ونطيحو من الثمن، تولى ب 1000 فرنك، ما غادي ييقى يطمع فيها حد، وهكذا غادي يمشي يشريها ب 1000 فرنك، 10 دراهم عفوا.

ولهذا هذا هو الاقتراح ديالنا حتى كذاك في ذاك *le kit* اللي كان ب 400 درهم، هنا فين تنبينو أنه كايين فعلا تقدم في الأمور، ولي اليوم كيسوى 175 درهم، كتتمناو أنه يطيح أكثر، لأنه كايين ناس اللي ما عندهم ذيك 175 درهم باش يعمل الدياليز.

ولهذا، السيدة الوزيرة، احنا كتنمناو أن هاذ المشاريع اللي تقولو لكم، وهذا علاش كنبغيوكم تجيو للجان، لأن داخل اللجن كيمكن لنا نشتلو، كيمكن لنا نتوسعو في المناقشة، ويمكن لنا نعطيوكم بعض الأفكار وبعض المسائل اللي هي في متناول الجميع.

هاذ الميزانية ديالكم مع الأمراض تقريبا ديال 2 مليون ديال البشر اللي كاينة، لما كتوزع هاذ الشئ مع هاذ الميزانيات بجوج، كتلقى على أنه كيمكن هاد الناس يشريو ذيك القارورة ب 10 دراهم أو ب 15 درهم، وذيك الساعة سنمنع الطريق بصفة مباشرة على جميع المضارين كيفما كان نوعهم، كانوا في القطاع الخاص أو في القطاع العام. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيدة الوزيرة لك الكلمة للرد على التعقيب، تفضاي.

#### السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد المستشار، في الحقيقة أشرتو لأشياء اللي مهمة اللي كنت بغيت نضر عليها يعني في الشق الثاني من الجواب، وهي الحكامة الجيدة، لأن واحا نبقاو نشريو ونشريو الميزانية خص من الضروري أننا نتحكمو في الأدوية، أولا غادي يكون هناك توزيع عادل بالنسبة للجهات أنه كانت بدأت وزارة الصحة في بناء مستودعات، اللي وجدوا الآن جهوية، باش الدوا يمشي يتوزع، ما يقاش يتوزع فقط من مدينة برشيد فقط، إذن الآن يكونوا 8 ديال المستودعات، ثم هاذيك (*la traçabilité*) اللي اهضرتي عليها رها مهمة جدا.

الآن بالنسبة لمادة الأنسولين، ونبغي نقول لكم وتؤكدنا على أن مادة الأنسولين رها كاينة ولا ما كانتش دائما تنقول الاتصال بالرقم اللي واضعين واللي معلق في جميع المستشفيات والمراكز الصحية باش يبلغونا لأن احنا جاء إلى علمنا أنه كان بعض المراكز ودرنا البحث، ولقينا كانت هناك في البعض منها تلاعبات ووقفنا ذاك الشئ عند حدو.

بطبيعة الحال حنا مرجحنا نجيو عندكم للجنة وتندارس، جاو اقتراحاتكم اللي هي على صواب يمكن لنا تندارسوها، والآن هاد الشئ ديال (*la traçabilité*) رجع احنا اللي تيجي ياخذ الأنسولين عندنا من المركز الصحي من الضروري أنه يكون عندو واحد الدفتر اللي كيتسجل باش ماشي ياخذها من هاذ المركز، وهاذ المركز باش تكون

(*la traçabilité*) ويكون ذاك القارورات ديال الأنسولين اللي احنا بغيت نضيف لكم علاش احنا ما كنشريوش، علاش كتقول مقارنة راه كتكون غالية في (*la pharmacie*) لأن احنا وزارة الصحة تنشريو فقط الدواء الجنييس اللي تبيكون متوفر، ملي تبيكونش تنشريو الأصلي، ولكن تنشريو على الأساس الدواء الجنييس، والآن هذه السنة الأنسولين متوفرة للجميع، بالإضافة إلى كل ما تنقومو به من نظام معلوماتي، اللي غادي يمكننا أننا نتحكمو، وابدينا شفناه بأنه ربحنا العددي يعني في بعض المستشفيات تنكونو ربحنا النصف ديال الميزانية اللي كنا تنستثمروها لأننا وضعنا الآليات ديال (*la traçabilité*) وديال الحكامة الجيدة، وهذا أهم ورش هو هذا، هي ذيك الحكامة الجيدة داخل المستشفيات، وتنشكركم على اهتمامكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على المساهمة، السيد وزير الأوقاف يعتذر ويطلب التأجيل لسؤاله المتعلق بإغلاق بعض المساجد، وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، وموضوعه الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد إبراهيم بنديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

مما لا جدال فيه أن الجالية المغربية المقيمة بالخارج تحظى بعطف

خاص ورعاية ملكية سامية نظرا للدور الهام الذي تضطلع به لتقوية جسور التواصل بين بلادنا والبلدان المضيفة، إضافة إلى أن مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ومما لا شك فيه أن صيانة حقوق ومصالح هذه الشريحة من

المواطنين تتطلب ضرورة إعطاء المزيد من العناية لها ونهج سياسة القرب تجاهها تمكنها من احتياز العراقيل التي تعاني منها أثناء كل عملية عبور إلى أرض الوطن.

بالإضافة لذلك أن جيراننا الأسبان في إطار ما يجمعنا من شراكة في هذا المجال يقومون كذلك بعمل كبير من أجل المساهمة في عملية العبور، والحمد لله أن العملية تتحسن من سنة إلى أخرى، وأن بلادنا تستقبل أكثر أو قرابة 2 مليون ونصف في ظروف زمينة اللي هي محددة ولكن بدون مشاكل كبيرة، صحيح أنه هناك بعض الملاحظات اللي تلاحظ وبعض المشاكل التي تقع، لأنه العكس اللي غادي يكون غير عادي لأن عملية ضخمة من هذا النوع اللي لا يقابلها في العالم إلا عملية الحج، ولكن تمر في أحسن الظروف، وبلادنا تعتبر اليوم نموذجية في هذا المجال.

فيما يخص اليوم الوطني للجالية، احنا ابغينا نجعلو من هذا اليوم، ماشي فقط يوم للاحتفاء، هي وقفة لتقييم السياسات، وهي كذلك وقفة لمعالجة قضايا أساسية تم الجالية، في السنة الماضية عاجلنا قضايا المجتمع المدني ديال الجالية ودوره في التنمية المحلية، وخرجنا برنامج عمل وبرنامج من الإجراءات نحن بصدد إنجازها، هاذ العام إن شاء الله، اليوم الوطني غادي يكون موضوعه حول الحقوق حول إشكالية الحقوق، وخاصة في السياق ديال الأزمة الذي نعرفه جميعا.

فيما يخص المدن اللي أشرت لها، أنا معك منذ السنة الماضية نعطي أهمية كبيرة في مجال التواصل للمدن الصغرى والمتوسطة، وتغير هي مدجة ضمن برنامج هذه السنة إن شاء الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، فريق الأصالة والمعاصرة لكم التعقيب، تفضلوا.

#### المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

نعم كلما سأناكم السيد الوزير إلا ويكون الجواب غير مقنع بالنسبة لفريق الأصالة والمعاصرة، لأن الواقع يعكس ما تقوله السيد الوزير، وهناك أدلة ملموسة سأقوم بسرد البعض منها، إذن مادام السيد الوزير تكلمتم عن الحقوق، أين هي الحقوق حينما تم فتح أكبر مشروع اللي قامت به الدولة هو الميناء المتوسطي بعد مرور أسبوع تم هجوم من طرف الجمارك على مواطن لدرجة الضرب والجرح وهدم أسنانه، هذا هو الاستقبال السيد الوزير اللي كنسمعو من عندكم، وهناك عدة احتجاجات أمام القنصليات خارج أرض الوطن، هذه، السيد الوزير، كي عرفها العادي والبادي، إذن هنا كنقولو بأن ملي كنسألوكم ما كتجاوبونا، وغير مقنع بالنسبة للأجوبة ديالكم.

وإذا كنا نعبر عن ارتياحنا للتحسن المستمر للظروف العامة لعملية العبور من سنة إلى أخرى، فإننا نشدد على أهمية مواصلة الجهود المبذولة في هذا الإطار من أجل تعزيز وثيرة العمل والإسراع فيها. وفي هذا السياق، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لاستقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج بالنسبة لهذه السنة؟ وما هي مساهمتكم فيما يخص المساهمة للوزارة من إنجاح اليوم الوطني للمهاجر؟ وما هي مساهمتكم للأقاليم المحدث مؤخرًا نظرا لتمثيل الجالية المغربية المقيمة بالخارج خاصة في هذه الأقاليم المحدث، وأخص بالذكر إقليم تنغير الذي تمثل فيه الجالية ما يناهز 35 ألف نسمة، ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية خاصة السيد عامل الإقليم ديال تنغير، نظرا للجهود والإشراك في عملية استقبال المهاجرين لأرض الوطن. وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

#### السيد محمد عامر ، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا للسادة المستشارين على هذا السؤال، ابغيت نذكر فقط على أنه بفضل التوجيهات السامية ديال جلالة الملك الله ينصرو، وبفضل الدور الريادي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، وبفضل التعبئة الكبيرة لمجموع المؤسسات ومجموع الإدارات والوزارات اللي تتدخل في عملية العبور، استطعنا خلال العشر سنوات الأخيرة باش نحقق في هذا المجال نتائج مهمة جدا، تتمثل أساسا في التحسن الكبير اللي حصل فيما يخص ظروف وشروط عبور مغاربة العالم إلى أرض الوطن. واللجنة العليا المكلفة بعملية العبور تجتمع كل سنة بعد العملية، وتقوم بتقييم دقيق للعملية، تقف عن كل النقائص، وفي السنة الموالية تعمل على تحسين ومعالجة هذه النقائص، ويمكن لي أن أقول لكم على أن بلادنا تعي وسائل ضخمة، وأنا كانت عندي فرصة باش عرضت عليكم بعضها، تعي وسائل ضخمة، وبلادنا في هذا المجال أفلحت في مجال التنسيق وفي مجال التضامن ما بين المؤسسات وفي مجال العمل المشترك.

إلى جانب ذلك هناك المشاكل ديال التفتيش، السيد الوزير، المواطن المغربي يقوم بتفتيشه عند الحدود، ثم مرة ثانية في باب الميناء، وأضف إلى ذلك في طرق السيارة كلما وجد نقطة من النقاط ديال الدرك، وفي الطرق الثانوية، هذه مسألة واقعية، والمواطن العادي راه تيشوفها. إذن السيد ضرب 2500-3000 كلم، غادي يضرب 200-300 كلم في المغرب وهو معذب، السيد تتجبر العينين ديالو غادي يخرجوا بالنعاس، هذا الواقع، السيد الوزير، اللي خصنا غادي نخممو فيه ونقولو بأن عندنا الجرأة باش غنقولو بأن هاذو راه كل سنة كنزيدو.

هناك مواطنين مغاربة دخلوا إلى المغرب بمشروع، هناك أدلة، السيد الوزير، اللي كنهضرو بها، هناك مواطن مغربي تقدم بمشروع ثم اشترى بقعة أرضية في التصميم ديال التهيئة اللي أخذ من بالوكالة الحضرية بأن أرض للبناء، بعد اقتنائه للأرض تقدم بالمشروع فوجئ بأن هناك إعادة النظر في تصميم التهيئة، إذن هذا هو الاستقبال السيد الوزير اللي تتقولوا لنا.

ثم هناك مواطن مغربي، لأن احنا ملي تنهضرو راه تنهضرو واحد، يمكن المئات اللي كايين، هناك مواطن تقدم 2008 بتجديد بطاقة وطنية، 2009 ردوا عليه بأن الصور راه ماشي هما هاذوك، إلى حد الآن باقي السيد ما توصلش بالبطاقة الوطنية، هاذي هي الاستقبال بالنسبة للمواطن اللي كنهضرو.

إلى جانب الورقة الذي يتم تسجيل السيارات الأجنبية عند الجمارك، ويكون الاكتظاظ في الرجوع، تيرتكبوا أخطاء الجمارك، ولكن شكون اللي تيدفع الثمن ديالها هو المواطن، لأن السنة المقبلة ملي تيرجع تيقولوا لو بأن مازال عندك السيارة مسجلة، وهاذ السيد هذا منين غادي يجيب الدليل باش يزولوها لو، هاذي كاملة مسائل، السيد الوزير، هاذي مسائل عايشينها، وما عندنا ما نخبوع فيها. وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب تفضل.

## السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجلالية المغربية المقيمة بالخارج:

السيد المستشار المحترم، أنا ملي حدثتك، حدثتك بلغة الصراحة، وعندني ما يكفي من الجرأة باش نقول لك المشاكل اللي كايينة وموجودة، موجودة في الخارج وموجودة في الداخل، كما موجودة للمغاربة داخل الوطن، الوقت ما يسمحش باش ندخلو في التفاصيل ديال الأشياء، أنا حدثتكم عن عملية العبور بصفة شمولية، مبقاتش عملية العبور هي الهاجس اللي كان عند المغاربة في الخارج، كلنا كنا في الخارج، وكان الإنسان كيحسب الحساب للعبور كيفاش غادي يدوزوا.

أنا تنقيل مع الجلالية، تيعترفوا بالمجهودات اللي تبذلت والنتائج اللي تحققت، وهاذ الشي اللي قلت تيقولوه، وأنا أشرت لها في الجواب ديالي، هناك ممارسات لهذا أو ذاك، الكمال لله، وموجودة هذه الممارسات، ولكن هناك إرادة قوية للدولة ولكل المؤسسات باش العملية تدوز أحسن.

تحدثتم عن التفتيش، بالله عليكم إلى جاو يفتشوا 2 مليون و300 كما يجب، ما غتمش عملية العبور، التفتيش كايين مرونة في التفتيش، والتوفيق ما بين السبولة وما بين المراقبة، هنا كما كان الحال كايين كذلك قضايا ديال بلادنا وقضايا ديال الأمن ديال بلادنا وقضايا اللي كتعرفوها جميعا.

ولهذا باش منطولش عليك في هذا الموضوع، عملية العبور هي عملية تتقدم من حسن إلى أحسن، وهناك مشاكل تظهر كثيرة، وكان قلت لي السؤال، نقول لك أنا المشاكل ديال المؤسسات ديال النقل، أقول لك مشاكل من نوع آخر، ولكن أقول لك أن الاتجاه هو اتجاه كل عام تنزيدو خطوة إلى الأمام، وعموما أن بلادنا حققت نتائج مرضية في هذا الجانب.

الميناء المتوسطي، أنا متتبع لما يجري داخل الميناء، والأمور حقيقة الإنسان يمكن له أن يفتخر اليوم كيف كتدور الأمور، وا لتطور اللي حصل فيما يخص استقبال الجلالية المغربية بالخارج، الممارسات قد تحدث يا أخي اليوم وقد تحدث غدا وقد تحدث في ميناء المتوسط، وقد تحدث داخل أرض الوطن.

احتجاجات أمام القنصليات، كانت احتجاجات، ولكن اتخذت إجراءات، نبغي الأستاذ نكمل الكلمة لأنه مهم، اتخذت إجراءات في

هذا المجال من طرف وزارة الخارجية ومن طرف وزارة الداخلية، واليوم ما كايئش احتجاجات، وإلى كان عندكم مشاكل أو ناس اللي عندهم مشاكل تتعلق بالجواز والأوراق، نحن مستعدين باش نعالجها، المشاكل اللي قلتها موجودة والمصالح اليوم هي منكبة باش نجد الحلول لبع ض المشاكل اللي بدأت تفرزها هذه العملية الضخمة.

يبقى في نهاية الأمر فيما يخص قضية السيارات، معك الحق، ونحن طرحنا المسألة مع الجمارك، لأنه تتوقع أخطاء والناس تيمشيو ويرجعوا تقول لو ما خرجتيش السيارة، السيارة مازال في الداخل إلى غير ذلك، ونحن نعالجها، والعمل الذي تقوم به إدارة الجمارك هو عمل مهم. ولهذا باختصار، السيد الرئيس، راه حنا منخرطين في واحد الديناميكية إيجابية، وأنا معك الحق على أن المشاكل حصنا نقولها بالجرأة، ولكن حصنا تكون عندنا الإرادة باش نعالجها، وأنا متفائل لما يجري في هذا المجال. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، وموضوعه رخص استغلال المقالع بالوديان، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد المهاشي، محمد برطني، عبد الحميد أبرشان، المهدي زركو، محمد الحسايني، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية، فليفضل السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

#### المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أخواني المستشارات،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، تقوم وكالة الأحواض المائية بتسليم رخص استغلال المقالع بالوديان لأشخاص يفتقدون المهنية، كما أن هذه الرخص تحتكرها فئات محددة لأسباب لا داعي لذكرها، وتقصى منها المقاولات الصغرى والحرفيين.

هذه العوامل تحول استغلال المقالع بالوديان إلى فوضى عارمة لا تخضع لمعايير المنافسة والمبادرة الحرة، كما أنها بعيدة كل البعد عن قواعد التنمية المستدامة، ولا تأخذ بعين الاعتبار معايير الحفاظ على البيئة، كما لذلك تأثير على أسعار المواد المستخرجة والمستعملة في قطاع البناء، إذ أن اللوبيات المحتكرة لهذه المقالع تتحكم في السوق، مما يمكنها من رفع الأسعار دون مبرر معقول.

السيد الوزير،

إننا نعتبر هذه الفوضى حالة منافية للتوجهات العامة لبلادنا، التي خلقت إستراتيجيات للحفاظ على البيئة، وتبنت سياسة اقتصادية قائمة على التنافسية، فلا يعقل أن تحتكر أطراف محددة استغلال الثروة الطبيعية للبلاد وبظروف وشروط أبسط ما يقال عنها أنها محففة ولا تقوم على شرط المهنية.

فهل لديكم النية كوزارة لتقويم هذا الوضع المحتل وإعادة النظر في ظروف تسليم هذه الرخص؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة عن السؤال.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية،

#### المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

شكرا للسادة المستشارين المحترمين من فريق ال تجمع الدستوري الموحد على هذا السؤال الهام حول رخص استغلال المقالع بالوديان. وأستغل هذه الفرصة لأؤكد لكم الأولوية القصوى التي توليها الحكومة لهذا الموضوع بهدف ضمان تدير مندمج ومستدم لهذا المجال، يأخذ بعين الاعتبار الاستجابة لحاجيات مختلف الأوراش من مواد البناء والمعالجة الدائمة والجادة للإشكالية البيئية التي يطرحها.

وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى أن الترخيص لاستخراج مواد البناء من الملك العام المائي يخضع لأحكام قانون الماء رقم 10.95 والمرسوم المتعلق بتعيين حدود الملك العام المائي وتقويم مجاري المياه

واستخراج مواد البناء وفق مجموعة من المبادئ والتوجيهات التي يمكن تلخيصها كالتالي:

- عدم الترخيص باستخراج مواد البناء من الأودية إلا بصفة استثنائية؛
  - ضرورة قيام طالب الترخيص بإيداع كفالة بنكية لضمان إعادة الأماكن إلى حالتها؛
  - ضرورة تنظيم أصحاب الشاحنات في إطار جمعيات بهدف تسهيل عمليات استخراج وضبط كل ما هو عشوائي منها؛
  - إعداد وكالات الأحواض المائية لمخططات توجيهية لاستغلال مواد البناء بالأودية؛
  - رهن تجديد رخصة الاستخراج للمستغل باحترام جميع التزاماته، وعلى رأسها ترميم مواقع الاستخراج القديمة.
- وتسهر وكالات الأحواض المائية على دراسة الملفات التي تستوفي الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المرسوم السالف الذكر، والتي حصل أصحابها على قرار الموافقة البيئية مسلم من طرف السلطة المختصة بناء على دراسة لتأثير المنجزات طبقا لمقتضيات القانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، كما تسلم الوكالة الترخيص بعد موافقة اللجنة الإقليمية لتتبع شؤون المقالع، والتي تشارك في أشغالها القطاعات الحكومية المعنية وكذا السلطات المحلية والمجالس الجماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة الأحواض قامت بإنجاز دراسة تقييم المخزونات من مواد البناء، وحددت ظروف وإمكانية استغلالها، كما شرعت في سلوك مسطرة طلب العروض، وذلك لاختيار أفضل المستثمرين في هذا القطاع باعتماد معايير إضافية لمنح الرخص كالمؤهلات المالية والتقنية لطالب رخص استخراج مواد البناء وتقوم شرطة الملك العام بعد تسليم الرخصة بإجراءات المراقبة لتتبع مدى التزام المستغلين لمقتضيات قرار الترخيص وشروط الاستغلال المنصوص عليها في كناش التحملات، بحيث لا تتردد وكالات الحوض في تطبيق العقوبات المنصوص عليها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ المهدي زركو.

### المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، الجميع يلاحظ بأن هناك تقريبا تغيير إستراتيجية مهمة بالنسبة للمواطن، إلا أن هذا القطاع لازال كما نعرفه، لازال الاحتكار هو السائد.

السيد الوزير، نحن لم نطرح هذا السؤال عبثا، كإين مشاكل في هذا القطاع، كإين مشاكل كبيرة، المواطنين يعانون، بعض المناطق نذكر منها سوس، واد سوس اللي هو المورد الأساسي لمنطقة سوس كلها بمواد البناء، يعني من إنزكان إلى تارودانت كله مستغل من أطراف معينين، يعدون على أطراف الأصابع، بينما هناك مئات من المواطنين ومن الشباب المقاول اللي حاطين الملفات ديالهم ولا من ينصت لهم، في مناطق أخرى عدة مناطق تعاني من هذا المشكل، لأن السيد الوزير احنا ما طرحنا السؤال هكذا.

إذن بغينا الوزارة المعنية تحل هاذ مشكل الرخص، كإين شباب اللي قادر أنه يمشي في هذا المهيدان، واللي لم تتح لهم الفرصة، الدولة لم توفر لهم الوظيفة، على الأقل تعطيتهم رخص وتحترم هذه المقاولات الصغرى.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير بدون تعقيب، إذن السؤال الثاني الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، موض وعه الموارد المائية لجهة سوس ماسة، للمستشارين المحترمين السادة: علي قيوح، العربي سديد، محمد يرعاه السباعي، بلعيد بنشمسي، فؤاد القادري، فليتنفضل.

### المستشار السيد فؤاد القادري:

تعذر على الأخ واضع السؤال الحضور لأسباب قاهرة وخارجة عن الإرادة، وبالتالي من هذا المنطلق ونظرا لخصوصية السؤال وطابعه الجهوي، نلتمس منكم التأجيل إلى أجل مسمى حتى يتسنى..

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن يؤجل هذا السؤال طبقا للقانون الداخلي إلى جلسة لاحقة إن شاء الله.

نتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، موضوعه بناء وصيانة السدود، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبطس السؤال، السيدة المستشارة تفضلي.

#### المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إن سياسة بناء السدود الذي أبدعها جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، شكلت خارطة طريق لمواجهة سنوات الجفاف التي عاشتها بلادنا ووسيلة مهمة للحد من مخاطر وأضرار الفيضانات.

وفي هذا الإطار، ننوه بالمبادرة الملكية لسامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله المتعلقة بالمشاريع المائية التي أشرف جلالتة على تدشينها خلال السنة الماضية، سواء تلك المتعلقة بتعبئة الموارد المائية السطحية والمحافظة على المخزون الاحتياطي للمياه الجوفية أو تلك التي تمم الاقتصاد في استعمال الماء أو معالجة المياه العادمة.

إلا أننا نلاحظ مع كامل الأسف أن الحكومة لم تواكب هذه المبادرات الملكية بالوتيرة اللازمة، بحيث وقع هناك تراجع في مجال بناء السدود وصيانتها وتنقيتها من الأوحال رغم أهمية ذلك في المحافظة على الموارد المائية والتخفيف من الحجم الكبير للمياه التي تضيع في البحر. ولذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نطالب الحكومة من خلال

هاذ المنبر بتعبئة كافة الإمكانيات المائية ببلادنا من خلال بناء سدود جديدة وصيانة وتنقية السدود الموجودة من أجل تامين المخزون المائي الوطني، ودرء مخاطر الفيضانات وأضرارها المادية والبشرية.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير، ما هو برنامج وزاركم فيما يتعلق ببناء السدود وترميمها وتنقيتها من الأوحال؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، لكم الكلمة السيد كاتب الدولة.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة من فريق الأصالة والمعاصرة على

طرحها لهذا السؤال المهم، وأود في البداية أن أؤكد أنه لم يقع أي تراجع في وتيرة إنجاز السدود، بل هناك ارتفاع لهذه الوتيرة، إذ تم تدريجيا الانتقال من إنجاز سد كبير كل سنة إلى ثلاث سدود أو أربعة حاليا، كما أن المشاريع المنجزة والمبرمجة ستتعدى ما جاء به التصريح الحكومي في أفق 2012 إلى ما يزيد عن عشرة سدود كبرى وحوالي 100 سد صغير ومنشأة للحماية من الفيضانات.

وهكذا، فإن السياسة الحكيمية التي أرسى دعائمها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله عليه، وصار على نهجها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مكنت من إنجاز رصيد هام من السدود والمنشآت المائية، وصل حاليا إلى 130 سد كبير، وذلك بطاقة إجمالية تتعدى 17 مليار متر مكعب، ولا بد هنا من التأكيد أن وقع هذه المنجزات كان له على الدوام الأثر الكبير في مواكبة الجهود التنموي الذي بذلته بلادنا منذ سنين، ليشمل كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ويضمن الأمن المائي والغذائي من خلال تلبية مختلف الحاجيات التنموية، ويمكن من التخطيطي بسلام الظروف الصعبة لتردد فترات الجفاف وتقاطعها مع سنوات ممطرة، كان للتجهيزات المائية خلالها الدور الكبير في حماية الأشخاص والممتلكات من الفيضانات بجهات مختلفة بالمملكة.

هذا، وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للسياسة المائية التي تم عرضها على أنظار صاحب الجلالة لتؤكد على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد المائية بإيجاز ألف سد صغير و60 سد كبير في أفق سنة 2030 في إطار تصورات جديدة، تأخذ بعين الاعتبار إكراهات التغيرات المناخية، وتدعو كذلك من خلال محاور أخرى إلى الاقتصاد في استعمال المياه وتنمية الموارد المائية غير التقليدية كما جاء في معرض سؤالكم.

وهكذا تعرف حاليا مختلف جهات المملكة إنجاز عدة مشاريع، تتضمن 12 سد في طور الإنجاز بكل من أقاليم الصويرة، الراشيدية،

العرائش، إفران، أكادير، سيدي إفني، تارودانت، قلعة السراغنة، ورزازات، بالإضافة إلى منشأة لحماية مدينة السعيدية من الفيضانات. كما سيتم قريبا انطلاق الأشغال لإنجاز عدة مشاريع، تتمثل في تشييد ما يفوق عن 20 سد ومنشآت مائية لغايات متعددة بكل من أقليم صفرو، الخميسات، بن سليمان، اشتوكة آيت باها، سيدي قاسم، وجدة، الرحامنة، طنجة، إيفران، خريبكة، الراشيدية، بولمان. فيما يخص صيانة السدود، يعتبر المغرب في هذا المجال بلدا مرجعيا بشهادة المؤسسات الدولية المختصة، وذلك من خلال اعتماده لمنهجية متميزة، معززة بالعديد من المساطر التقنية المتبعة وبدعم مالي سنوي يناهز معدل 1% من إجمالي تكلفة إنجاز السدود.

كما أن إشكالية وحل السدود تحظى باهتمام كبير من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة لتأخذ الدراسات الإحصائية بعين الاعتبار إكراهات التوحد من خلال تخصيص حجم من حقينة السد يتم تفريغها من بعد بأساليب تقنية ملائمة.

إضافة إلى هذا، تجدر الإشارة إلى العمل المندمج والمتالي مع المندوبية السامية للمياه والغابات إذ يتم سنويا برمجة أشغال تجهيز الأحواض في عالية السدود المرجمية لمكافحة التعرية وحماية السدود من التوحد. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد كاتب الدولة، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب.

#### المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

السيدتين المستشارتين،

إخواني المستشارين،

في الواقع أؤكد لك، السيد الوزير، على أن هناك في الواقع هناك تراجع، ماشي غير من هذه الحكومة، تراجع منذ حكومة التناوب فيما يخص سياسة السدود في المغرب، من حكومة التناوب هناك تراجع فيما يخص هذه السياسة، وقلناها مرارا وتكرارا، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني عندما خط سياسة بناء السدود، فأنتم كوزارة وكحكومة وكشعب مغربي كنعرفو قيمة ذيك السياسة التي تتبعها جلالة الملك، وجلالة الملك محمد السادس مشى في نفس الإطار على أنه أعطى

التعليمات ديالو للحكومة فيما يخص هذا الموضوع ديال الماء، ولكن هناك تأخر، نقول لك على أن المغرب فيه مشكل، إشكاليات كبيرة جدا سوف يواجهها المغرب، نعطيك بعض المعطيات أن الدراسات كتقول على أن حصة المغربي من الماء غادي تقل على 700 متر مكعب في أفق سنة 2025 بعدما كانت تفوق 3 آلاف متر مكعب خلال بداية الستينات.

كذلك المغرب غادي يعيش واحد حالة عطش كبير جدا في سنة 2020 إذا لم تتخذ الحكومة الإجراءات الصارمة عاود نجيو لهاذ السياسة اللي خططها جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني وسليله جلالة الملك محمد السادس.

كذلك الحصة المخصصة لكل فرد، المنظمة العالمية للصحة كتقول لك كاينين من 10 حتى 12 متر مكعب من الماء لكل فرد في الأسرة، احنا في المغرب أش عندنا؟ عندنا من 6 إلى 8 أمتار مكعبة لكل أسرة، ماشي لكل فرد، وهناك تأخر ونعطيك بعض الأمثلة السيد الوزير 3 أو 4 سنين هادي كتقولو للسيد الوزير على أن هناك سدود، كاين سد الزات على آيت أورير، وقلناها للسيد الوزير هادي 3 سنين كنغوتو عليه.

توصلنا بثلاث أجوبة من ثلاث وزراء، كتقول على أنه الأشغال غادي تبتدى في سنة 2000، احنا في 2010 ولا وجود لهذا السد، وعندنا رسائل، عندنا أجوبة كتابية ديال ثلاث وزراء ديال التجهيز، إذ أشنو هو المشكل؟ وكان هذا السد بيدير 350 مليون متر مكعب، وكنسولو الوزير، تقول لا راه كاين إشكاليات، كاين الإدارة، كاين استمرار المرفق العام، كاين استمرار في الإدارة، ملي هاذوك الوزراء قالوا بلي هاذ البراج خصو يكون، خص يكون.

وزد على ذلك ما شي غير هاذ البراج، يعني كاينة هنا واحد السياسة، كاين واحد التأخر فيما يخص مواكبة الإشكالية ديال الماء والإشكالية ديال هاذ تعبئة الموارد المائية في المغرب، اللي هي مسألة أساسية جوهرية بالنسبة لمستقبل بلادنا، ونتمنى على الحكومة على أنها ترد البال لهاذ المدن، وترجع لهذه السياسة اللي هي سياسة حكيمه ورشيدة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد كاتب الدولة من أجل الرد على التعقيب، تفضلوا.



## السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

بغيت نشكر أولا السيد المستشار المحترم على هذا التعقيب، وكذلك في نفس الآن لا أتفق معه حول التراجع، لأنه الأرقام تنطق بما فيها، القول بكون أنه انتقلنا من سد واحد كبير إلى اليوم ننجز ثلاثة إلى أربعة سدود، وأنا سوف نتجاوز في أفق 2012 بناء 10 سدود كبرى مع 100 سد صغير، وأنه كاين برنامج مستقبلي محدد، في حين أنه التعقيب انصب على النقص في المياه، النقص في المياه هذا معطى، هذا مشكل من أجله جاءت سياسة السدود من أجل حل هذا المعطى الواقعي اللي هو نقصان في المياه، بناء السدود، تحلية ماء البحر، وغيرها من البرامج.

ولذلك أقول للسيد المستشار المحترم بأن سياسة السدود هي سياسة متبناة من طرف المغرب منذ جلالة المغفور له الحسن الثاني، وهي مدعمة ومؤازرة من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبالتالي فهي تحدي وهي رهان نراهن عليه من أجل مستقبل هذه البلاد، لا في المجال التنموي ولا في كل المجالات، ولذلك ليس هناك تأخر.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، باسمكم جميعا أشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته، وأرحب باسمكم أيضا بالسيد وزير الداخلية الذي سنتناول معه عشرة أسئلة، وسنبدا بالأسئلة المتعلقة بالبناء العشوائي ودور التفتيش في هذا الموضوع، وأستاذن مجلسكم الموقر بعرضها دفعة واحدة نظرا لوحدة الموضوع، وبعد ذلك سنعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها جملة.

السؤال الآتي الأول في الموضوع، يتمحور حول التدابير والإجراءات الاستعجالية لمحاربة السكن غير اللائق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين.

### المستشار السيد اسماعيل امغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أصبحت مجموعة من المدن المغربية على المستوى العمراني والتأهيلي تعيش على إيقاع وتيرتين مختلفتين تماما، إذ في الوقت الذي تم فيه إطلاق مجموعة من المشاريع المهيكلية في العديد من المناطق وكذا انبثاق مجموعة من المدن الجديدة بمعايير ودراسات علمية حديثة، لوحظ أنه وبالموازاة مع هذه الدينامية تنامي غير مسبوق وتفريخ غير مبرر للعديد من الأحياء الها مشية ومدن الصفيح، سواء على جنبات المدن، بل وأحيانا في المركز كذلك وحتى بالمخاذاة مع مجموعة من الأحياء والمشاريع الراقية.

وهو الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام حول نوعية وجدوى المقاربة التي تم فتحها إلى حد الآن في التعامل مع هذا الملف الحساس، والذي تتقاطع فيه العديد من المصالح، هذا في وقت لا تخفى لا الأهمية ولا الأولوية التي يوليها إياها صاحب الجلالة في العديد من المناسبات، ذلك أن مجموعة من المشاريع السكنية، سواء أعطى انطلاقتها بنفسه أو أشرف على وتيرة إنجازها.

فمن هذا المنطلق، نساتلكم، السيد الوزير المحترم، عن مقاربتكم لهذا المشكل، وكذا عن ما هي التدابير والإجراءات التي تنوون القيام بها لمحاربة السكن العشوائي ببلادنا؟

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثاني في الموضوع يتمحور حول تفعيل لجان التفتيش لمحاربة البناء العشوائي، للمستشارين المحترمين السادة : فوزي بنعلال، فواد القادري، بنجيد الأمين، محمد بنزيدة، عزيز الفيلاي، الأستاذ فوزي بنعلال.

السيد الرئيس، لكم نقطة نظام، هل تتعلق بتسيير الجلسة؟ المكتب قرر في إطار وحدة الموضوع أن نداول أربعة أسئلة، هذا قرار المكتب.. التفتيش لمحاربة البناء العشوائي، جوهر الموضوع هو البناء العشوائي، سواء تعلق بلجان التفتيش أو بالبناء العشوائي أو ما يرتبط بذلك، إذن تداولنا في الموضوع في المكتب، وقررنا أن نتناول الأسئلة الأربعة في وحدة الموضوع، كل منا سيناقشه من منظوره، لأن هنا سوف لن نتخذ قرارا، سوف نتناول الموضوع كل من موقعه وكل من منظوره، وسنخرج بمخلاصات ستقوم الحكومة بمحاربة هذا الداء الذي

ينخر جسم المغرب، والذي يشوه وجه المغرب سواء لدى المواطن أو لدى الأجانب الواردين على المغرب.

إذن إذا سمحتم سنستمر في الجلسة، أرجوكم، السيد الرئيس، أن تساعدوا الرئاسة وأن تساعدوا المجلس ربحا للوقت، وربحا حتى لأن هذه الملاحظة كان يجب أن تقدم في إطار المكتب، ولكم ممثلين في المكتب.

السيد شكيل في إطار نقطة نظام، تفضلوا.

#### المستشار السيد عابد شكيل:

باش نلحقو للرأي العام، ماشي مشكل إذا هاذ السؤال يعني تطرح، وأجاب عليه السيد الوزير، وعقبنا عليه ومشينا للأسئلة الأخرى، الإفادة هو الشعب أش غادي يسمع منا حنايا، واش غادي يسمع من عند السيد الوزير، ومنخلطوش العارم، والشعب ما غادي يفهم، هذا مشكل نتعرفوا عويص ومتبعو الشعب المغربي كلو، خصنا نسهلو عليه الفهم، السيد الرئيس الله يخليك.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الله يخليكم القرار ديال المكتب تنتج عنه إجراءات، ما هي هذه الإجراءات؟ لما نقرر في المكتب وحدة الموضوع، إما يطلب من المستشارين أو يطلب من الحكومة، ينتج عنه جواب موحد، فكيف يعقل أن نقول للسيد الوزير أجب عن هذا لوحده وهو مهين جواب موحد؟ أرجوكم أن تساعدونا في أن ندخل في صلب الموضوع، أرجوكم.

السؤال الآتي الثاني في الموضوع يتمحور حول تفعيل لجان التفتيش، قلنا الكلمة للأستاذ فوزي بنعلال، فليفضل.

#### المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

أولا بهذه المناسبة أرحب بالسيد الوزير في أول لقاء له مع السادة المستشارين، ونتمنى له مسارا جيدا.

إن الظروف المتدنية للعيش بالأحياء الصفيحية والأخطار المحدقة بالسكن المهدد بالانهيار رشح هذا النوع من السكن غير اللائق بأن يحظى بالأسبقية في تدخل الدولة.

وفي هذا السياق، فإننا في الفريق الاستقلالي نتمن عاليا ما اختارته الحكومة بقيادة وتوجيه جلالة الملك من المقاربة المواطنة الحقة بدل التهميش والتهييس والحرص على إدماج كافة المواطنين في النسيج الاجتماعي، لأن ما أقدمت عليه الحكومة في قطاع وزارتي الإسكان والداخلية لعمل رائد، حيث بدلت مجهودا لمواجهة الآثار السلبية لهذه الظاهرة التي تهدد سلامة وأرواح المواطنين، ولاشك أن العديد من الجهات تتحمل مسؤولية انتشار هذه الظاهرة المؤرقة، وهو ما دفع بالوزارة إلى تكوين لجان التفتيش.

لذا نسالكم، السيد الوزير، ما هي نتائج لجان التفتيش لمحاربة البناء العشوائي؟ ثانيا، ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها للضرب بقوة على الأيدي الآثمة المتهاونة والمتآمرة على تفرخ السكن العشوائي المهدد لسلامة وأرواح المواطنين، وكذا تشويه الصورة العمرانية لبلادنا؟

وأخيرا، السيد الوزير، نريد أن نعرف إلى أي مدى نلاحظ في الطرقات بأن هناك مدن بدون صفيح، يعني سنة 2009 مدن بدون صفيح، 2010 تتلقاوها في طنجة وتلقاوها في جميع المدن الأخرى، وخاصة في العاصمة؟ ما هي صحة هذه المعلومات؟ شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع، يتمحور حول حصيلة عمل لجان التفتيش في البناء العشوائي، للمستشارين المحترمين السادة : زبيدة بوعيداد، أبو بكر عبيد، عمر مورو، لطيفة الزيواني، عبد الوهاب بالفقيه، فليفضل أحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

لقد أصبحت ظاهرة البناء العشوائي كابوسا حقيقيا، يهدد أغلب المدن المغربية ومحيطها، ويساهم في تفاقم مظاهر البؤس والفقر والاستغلال في هوامش الحواضر والمدن، ورغم الجهود التي قامت بها الدولة على كافة المستويات من أجل الحد من هذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة، فقد لاحظنا أنها تتنامى في السنوات الأخير وبشكل غريب.

ولقد وقفتم، السيد الوزير، على خطورة هذا الوضع عبر لجان التفتيش التي تكلفت بمتابعة هذه الظاهرة في عدد من المناطق وعليه، السيد الوزير، فإننا نسائلكم عن حصيلة عمل لجان التفتيش فيما يخص البناء العشوائي وتداعياته، وما هي الإجراءات التي تتنون اتخاذها على ضوء التقارير والمعطيات لهذه اللجان؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع في نفس الموضوع ويتمحور حول مآل تقارير لجان التفتيش فيما يخص البناء العشوائي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

الأختان المستشارتان،

إخواني المستشارين،

السيدان الوزيران،

السيد الوزير المحترم، لعل من بين أهم الأوراش الوطنية الكبرى التي عرفت تقدما وانخراطا غير مسبوق، نجد في مقدمتها قطاع السكن والتعمير، باعتباره كأحد أولويات البرامج الحكومية المتعاقبة، فضلا عن كونه مطلباً اجتماعياً ملحا من شأنه صون وحفظ كرامة المواطن. هذا وإذا كنا، السيد الوزير، لا نشك في أهمية ما تم تحقيقه من مشاريع وأوراش، فإنه بالمقابل لوحظ، وبما لا يدع مجالا للشك، أنه بمقدار ما يتم خلق وانبثاق البرامج السكنية ورفع وتيرة محاربة مدن الصفيح، بقدر ما يزدهر وينمو بشكل غريب البناء العشوائي في ضواحي المدن وعلى جنباتها، بل إن تفريخ هذه الظاهرة أخذ يتفاقم حتى على مستوى مجموعة من مراكز المدن الكبرى.

ومن هذا المنطلق، فإننا نسائلكم عن مصير تقارير لجان التفتيش فيما يخص البناء العشوائي، وعن عدد الملفات أو الحالات التي تم الحسم فيها.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذا سمحتم قبل أن أعطي الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال، يحضر معنا وفد من النقابيين العرب، بإسئامكم جميعا مستشارين ومكتبا أرحب بهم، وأتمنى لهم التوفيق وأتمنى لهم مقاما طيبا في بلدهم الثاني المغرب، شكرا لكم ، وأرحب بهم مرة أخرى.

الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية، تفضلوا السيد الوزير للمنصة،

لكم 12 دقيقة للإجابة عن الأسئلة الأربعة.

#### السيد الطيب الشرقاوي، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر لكل السيدات والسادة

المستشارين الذين تفضلوا بطرح مجموعة من الأسئلة على وزير

الداخلية.

وفيما يتعلق بمحور السكن العشوائي ومدن الصفيح، أريد أن أشير بداية بأنه تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تولى وزارة الداخلية اهتماما بالغاً لموضوع البناء العشوائي.

وفي هذا الإطار، ما فتئت هذه الوزارة تبذل قصارى جهودها عن

طريق اتخاذ مجموعة من التدابير، تم على المستوى الوقائي أو التقويمي

من أجل ضمان تقييد مختلف الفاعلين في ميدان التعمير بالضوابط

القانونية والتنظيمية المع مول بها للحد من هذه الظاهرة التي لها

انعكاسات سلبية، مما يخلق مشاكل اجتماعية حادة، ويشوه المجال

العمراني، ويؤثر سلباً على معيار التنمية البشرية ببلادنا، وبمس بما نطمح

له جميعاً للرفع من مستوى عيش المواطن، وتوفير الإطار الملائم لصيانة

كرامته.

من بين التدابير الأخرى هو أن وزارة الداخلية تعمل جادة على

تفعيل برامج السكن الاجتماعي وتسريع وتيرة إنجاز وإعادة الإسكان

والهيكلة.

وفي إطار المراقبة الميدانية التي تقوم بها مصالح وزارة الداخلية، قامت

المفتشية العامة للإدارة الترابية خلال السنة الجارية بإيفاد ما يناهز 40

لجنة تفتيش لمجموعة من الجماعات المحلية، ووقفت على العديد من

الخروقات في ميدان التعمير، نذكر من بينها:

- تسليم ترخيص البناء بدون احترام المساطر القانونية؛

- تحويل مخازن (les hangars) في المناطق الفلاحية والقروية إلى أنشطة صناعية وتجارية غير مرخصة؛

- تسليم تراخيص الإصلاح التي تستعمل في غالب الأحيان لإنشاء بنايات غير قانونية؛

- إحداث تجزئات خارج الإطار القانوني؛

- تقاعس بعض المصالح المكلفة بالمراقبة عن القيام بالدور المنوط بها في مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير.

وتأسيسا على خلاصات لجان التفتيش، اتخذت عدة إجراءات تأديبية في حق بعض رجال وأعوان السلطة، كما تمت إحالة مشاريع مراسيم على السيد الوزير الأول، تقضي بعزل مجموعة من المنتخبين الذين لهم علاقة بموضوع البناء العشوائي.

ومن أجل الحد من ظاهرة انتشار البناء العشوائي، أصدرت وزارة الداخلية خلال شهر مارس المنصرم دورية حول تحديد ومعرفة مناطق البناء غير القانوني بواسطة الصور الفضائية، تحت السادة الولاية والعمال على إبرام اتفاقيات ثنائية مع المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي بهدف تتبع مناطق انتشار البناء غير القانوني.

وفي هذا الصدد، وقفت لجان التفتيش، اعتمادا على الصور الفضائية، على مجموعة من البنائات غير القانونية، شيدت بين سنتي 2008 و2009، وقد همت هذه العملية كل من مدن الدار البيضاء، الرباط، الصخيرات، تمارة، سلا، مكناس، فاس، مراكش، أكادير وطنجة.

كما كانت هناك اجتماعات، تم نفس الموضوع على مستوى جهتي الدار البيضاء والغرب الشاردة بني يحسن التي تمت بحضور السادة الولاية والعمال والسلطات المنتخبة والممثلين المركزيين والجهويين لكل من وزارة المالية ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، مكنت هذه الاجتماعات من تبني خطة عمل مستعجلة، تهدف إلى تسريع وتيرة برامج القضاء على السكن الصفيحي على مستوى هذه الجهات، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعبئة ما يمكن من العقار العمومي لإنجاز مشاريع قصد إعادة إيواء سكان هذه الأحياء؛

- تحيين وحصر لوائح سكان دور الصفيح مع إحداث سجل جهوي ووطني خاص بالمستفيدين من برامج إعادة الإيواء؛

- إحداث لجن جهوية خاصة، يعهد إليها بحل الإشكاليات المتعلقة بإعادة الإيواء وتسريع وتيرة ترحيل الأسر بجميع الطرق القانونية، وستواصل اجتماعات مماثلة في باقي جهات المملكة.

وأؤكد بأن مصالح وزارة الداخلية ستظل معبأة من أجل استعمال كافة الوسائل الإدارية والقانونية المتوفرة لردع كل المتورطين في تشجيع البناء العشوائي، ونحن نعلم بأن المستفيد الحقيقي من هذه الوضعية هم سماسرة البناء العشوائي والمخزئين السريين.

وبهذه المناسبة، أهيب بالجميع، وكل المعنيين بالأمر، الانخراط في هذا المسلسل الهادف إلى تمكين كافة المواطنين من سكن لائق وكرام، تنفيذاً للأوامر السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، أعطي الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصاله والمعاصرة، فليتفضل أحد السادة المستشارين للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

السادة والسيدة المستشارة،

قبل كل شيء، السيد الوزير، أشكركم على ما قمتم به أخيرا من إجراءات، والإجراءات جات في الوقت ديالها المناسب، تتمنى بأنه كل ما قمتم به في جهة مراكش وفي الجهات اللي ذكرتمو كالرباط وسلا، وضربتمو على يد كل من يخالف القانون أن يتعمم، ولكن مع ذلك، السيد الوزير، أتركني بأني نقول لكم، لماذا فشلت هذه السياسة، سياسة المدن بدون صفيح؟

السيد الوزير، أنا متفق معكم بأني لا بد من تطبيق القانون، لتطبيق القانون على من؟ على المواطن، مال هاذ المواطن أشنو دار؟ نظرحو السؤال، علاش هاذ الفشل؟ لماذا ترايد المغاربة على البناء غير القانوني؟ واش السيد الوزير وقعت حلول على أرض الواقع؟ هل الحكومات وفرت للمغاربة تجزئات قانونية بأثمان تتلاءم مع مستويات المعيشة ديال المواطنين؟ لا.

لبلوغ هاذ التحدي الرامي إلى القضاء النهائي على هذا المرض العضال، فإن واقع الحال حتى اليوم يقول شيئاً آخراً، ويقول كلاماً آخر. بطبيعة الحال وللأمانة، الوزارة الوصية لا يمكن أن تتحمل وحدها المسؤولية لأن ظاهرة مدن الصفيح في المغرب ترتبط بخليط غير متجانس من العوامل، أهمها شظف العيش، ارتفاع معدلات البطالة، تراجع الأجور، الفساد والتسيب الإداري، بالإضافة إلى توسع الفوارق الطبقيّة والاجتماعية.

السيد الوزير، هاذ الكاريانات وهاذ المدن هي بمثابة براميل بارود تحيط بالمدن الكبيرة، ولكن رغم ذلك هناك من يجد في بؤس ساكنتها ضالته وراحته، لما لا وهي خزان طبيعي للأصوات، هي ورقة انتخابية ضاغطة، بل هي البقرة الحلوب بالنسبة للكثير، وتكلمتو، السيد الوزير، عن سمسرة البناء العشوائي، إذن هي البقرة الحلوب بالنسبة للكثير من تجار البشر، الذين لا يعرفون حمرة الخجل، همهم الوحيد والأوحد هو تكديس الأموال وإن كان على حساب البؤساء قليلي الحيلة.

السيد الوزير يشهد له بالكفاءة والحزم والقدرة الكبيرة على العمل، وهذا واقع وأنا لا أقوله من باب المحاملة، ولكن أقوله من باب الحرص على توظيف هذه المقومات وهذه الصفات للضرب بقوة على أيادي كل من سولت لهم أنفسهم العبث بمصائر وأرواح المواطن المغربي. حان الوقت، السيد الوزير، جدياً للتصدي لكل مظاهر الفساد ومظاهر التسيب والتفسخ الإداري الذي شاب ويشوب ملفات البناء العشوائي وأحياء الصفيح، التي أضحت أكثر من أي وقت مضى رمزا من رموز البؤس داخل المملكة. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

#### المستشار السيد عبد الوهاب بلقفيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين،

بدوري كذلك أهنئ السيد مولاي الطيب الشرقاوي وزير الداخلية على الثقة المولوية وعلى كفاءته وعلى كل ما يحسب له في شخصيته، وتتمنى له التوفيق وكافة زملائه.

هل وضعنا تشريعات ملائمة فيما يخص التعمير في المراكز الصغرى والجماعة القروية؟ هاذي سنين وحنا ماذا فعل السيد الوزير؟ جات في الكلمة ديالكم أن الدولة ستعبي العقار اللازم باش تواجه هاذ المشكل، ولكن السيد الوزير يكون في أخباركم بأن منذ 50 سنة، والدولة تهيي وتنجز فوق الأراضي المسترجعة تجزئات وسكن ولماذا لم ننته؟ ولماذا لم نقض على مدن الصفيح؟

لم نضرب على يد كل من يغش في هذا الميدان، الآن أظن بأنه حان الوقت كنتمنى بأن لا بد ما نواجهو هاذ الظاهرة بالقانون، ولكن في نفس الوقت لا بد ما نوجدو للمغاربة الأشياء اللي هما محتاجين به واللي هو تبتلائم مع المعيشة ديالهم. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الفريق الاستقلالي، تفضل.

#### المستشار السيد فواد القادري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير المحترم على المعطيات التي وافانا بها، وفي الواقع لا أجد في بداية تعقيبي خيرا من أن أذكر نفسي والسيد الوزير بأن صاحب الجلالة أعز الله أمره، قد دق ناقوس الخطر هاذي أكثر من تسع سنين، داعيا إلى اعتماد برنامج وطني مضبوط للمسؤوليات لتفادي جميع أنواع السكن غير اللائق بالكرامة البشرية، وذلك لتفادي التهديد الذي يشكله هذا النوع من السكن بالنسبة لتماسك النسيج الاجتماعي، ووفق تعبير جلالته فإن مثل هذا البناء العشوائي، ومثل هذا السكن غير اللائق لم ينزل من السماء، ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها، بل إن الكل مسؤول عن هذا الوضع ابتداء من المواطن العادي، ووصولاً إلى مختلف السلطات العمومية والمجالس الجماعية المتهاونة في محاربة انتشار هذه الظاهرة بدل التشجيع على توفير السكن اللائق.

السيد الوزير، الوزارة الوصية على هذا القطاع صرحت غير ما مرة، ولسنين عديدة بأن برنامج مدن بدون صفيح سيمحو آخر حي صفيحي في المغرب في أفق سنة 2007، ورغم كل الجهود المبذولة

بدوري، السيد الوزير، أود أن أدلي بدلوي في هذه القضية، حيث أن هاذ قضية السكن أو البناء العشوائي أو محاربة هذا، لا بد أن ننظر إليه بامتعان وأن نأخذ كل الحيثيات التي تتسبب في هذا الوضع، بداية من الترسانة القانونية التي تتوفر عليها، والتي لا تتلاءم مع الوضع، كثرة القوانين موجودين: 12.90، 25.90، إحداث الوكالات الحضرية، الدوريات المشتركة ما بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير الإسكان والسيد وزير العدل، واحد العدد ديال الأمور، وواحد العدد ديال المسؤوليات، سواء عند رئيس الجماعة اللي تيعطي الرخصة، والوكالات الحضرية هي اللي الرأي ديالها إلزامي، والوالي والعامل هو اللي خصو يدير القرار، والشكاية اللي غادي تمشي للنياحة العامة، وواحد الإجراء كبير اللي كنعطيو فيه فرصة كما جاء على كلمتكم، السيد الوزير، للسماسة أو الذين يريدون أن يستغلوا هذا الفراغ القانوني بهذا الشكل أن تصبح البلاد على ما هي عليه.

السيد وزير الداخلية، أتمنى أن تحدد المسؤوليات بدقة، نعرفو اشكون اللي مسؤول بدقة، لأن الآن كلشي مسؤول وحتى واح د مسؤول، وهنا الفراغ القانوني.

إذن نرجو من السيد وزير الداخلية ومن السيد وزير الإسكان وكافة المتدخلين في هذا، نحاولو نقنن القوانين ونحدد المسؤوليات ونبسط المساطر، ونحاول أن نخلق شبك وحيد، راه المواطن تيعرق في المشاكل، وكتخليو هاذ الهفوة القانونية اللي حاوية عندنا باش يستغلها اللي جاء على لسانكم السيد الوزير.

نتمنى مرة أخرى، وأؤكد عليها، أن ننظر إلى القانون، إعادة النظر في القوانين المنظمة لهذا التعمير، لأن من غيرها راه ما يمكنناش نوصلو لهاذ الشيء، راه باش تيسفط الشكاية للسيد وكيل الملك وتمشي عبر الولاية، وتمشي كذا، راه السيد بنى ودار، وملي تجيب الكاميو غادي تتسبب في خلق فتن اجتماعية اللي احنا منبغيوهاش تقع في بلدنا، ولكم جزيل الشكر.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة مرة أخرى لفريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، بدورنا وفي فريق الأصالة والمعاصرة تمانينا الحارة على الثقة المولوية للسيد وزير الداخلية المحترم، ونتمنى لكم التوفيق.

السيد الوزير، نشكركم على الأجوبة ديالكم، لا ننكر الجهودات الجبار التي تقوم بها وزارة الداخلية فيما يخص لجان التفتيش، ذلك تم 40 لجان التفتيش، السيد الرئيس، احنا بصفتنا كمنتخبين والأغلبية فينا هنا يتراسون جماعات، نعيش هذه الظاهرة بشكل مباشر وكل يوم.

السيد الرئيس، أنا التعقيب ديالي غادي يكون في شطرين: الشطر الأول وهو المراقبة، والمراقبة ما مسؤولة عليها غير وزارة الداخلية، بطبيعة الحال مسؤولين عليها حتى الجماعات المحلية، احنا عندنا واحد، هذه جرأة ديال السادة المستشارين اللي طرحوا هاذ الأسئلة لأنهم بصفتهم كمنتخبين، معناه احنا عندنا واحد التضارب مباشر مع المواطن، لأن المواطن هو اللي تبني البناء العشوائي، واحنا تيصننا بتنسيق مع السلطة المحلية ومع مصالح العمالات والأقاليم باش نحاربو هاذ البناء العشوائي.

غير أنه السيد الوزير الوسائل ضعيفة جدا، هاذ 40 لجنة ديال التفتيش اللي كتتمشي من المركزيات إلى وزارة الداخلية غير كافية، السيد الوزير، لأن هذه مراقبات موسمية، البناء العشوائي فوقاش تيكون؟ تيكون بالليل، تيكون في أيام العطل، تيكون في الأعياد إلخ، هنا تيكون البناء العشوائي، أنا أقول لكم بأن الضاللات كيتبناو بالليل، السيد وزير الداخلية.

ولهذا نطلب منكم توفروا للمصالح التابعة للوزارة ديالكم، أي السلطة المحلية، توفروا لها وسائل المراقبة، و توفروا كذلك للجماعات المحلية، لأن الجماعات المحلية لا الأقسام التقنية ديالها ولا أقسام التعمير ديالها ضعيفة من ناحية المؤهلات البشرية.

الجانب الآخر، السيد الوزير، وهو الحق الأدنى للعيش للمواطن هو السكن، وأنتم ماشي لوحدكم مسؤولين على هذا الجانب، المسؤول على هذا الجانب هو بطبيعة الحال وزارة الإسكان، لأن هي التي تطبق وتسهر على تطبيق البرنامج الوطني.

السيد الوزير، غير واحد النقطة لا بد ما تردوا لها البال في إطار إن شاء الله هاذ العدد ديال المدن المغربية المقبلة على

(*le renouvellement du plan d'aménagement*)، خصكم

تأخذوا بعين الاعتبار ذاك الدواير اللي هي كلها صفيح، ما تدخلوهاشاي حتى تحلوا هاذك المشكل، ما تدخلش للمدن حتى تحلوا

المشكل باش نبقاو نؤمن بهذه المدن بدون صفيح.

وشكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، سنستمع للسيد و وزير الداخلية حول الرد على تعقيبات السادة المستشارين، ولديكم السيد وزير الداخلية في رصيدكم من الوقت ما يقرب من 13 دقيقة. تفضلوا.

## السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، هذه معضلة ديال مدن الصفيح وديال البناء العشوائي له أسباب متعددة ولا يمكن اختزالها في سبب واحد، والمهم بالنسبة إلينا هو أن برامج السكن يمكن أن نقول بأنها حققت إيجابيات مهمة ونتائج كبيرة، وهذا ما نلاحظه جميعا فيما يشيد ويبنى وفيما تحقق في هذا الباب. بطبيعة الحال الطلب على السكن يزداد والعرض قد يكون قليل، كما قلت هناك فئات لا تريد أن تشتغل في واضحة النهار، تستفيد وتستغل المواطنين البسطاء حين تعمد إلى إحداث تجزئات سرية مخالفة للقانون أو حين تشجعهم على السكن في البناء الصفيحي، هذا شيء لا نرضاه، ولا يرضاه أي مواطن لهذه الفئة من المواطنين التي تعاني من هذه الوضعية.

مسؤولية وزارة الداخلية هو المراقبة والحرص على التطبيق السليم للقانون، نتائج المراقبة قلت بأنها أعطت توقيف مجموعة من رجال وأعوان السلطة، وهناك مشاريع بعزل مجموعة من المنتخبين الذين تبين بأن لهم ارتباط بالبناء العشوائي.

نحن نسعى بأن نزيد من وسائل المراقبة ومن الآليات، فمؤخرا تم توجيه دورية للسادة الولاة والعمال، تم ما يلي:

- اعتماد وتعميم الصور الفضائية كمرجعية للمراقبة في ميدان التعمير، إذن سنستعوض بمراقبة الصور، لا أقول سنستعوض ولكن ستكون لدينا آلية مهمة وهي الصور الفضائية؛

- من الآليات الأخرى التي نسعى لتعزيزها، هو تعزيز التنسيق بين السلطات الإدارية المحلية والنيابات العامة والجالس الجماعية والوكالات الحضرية في مجال المراقبة وزجر المخالفات.

- ثم ألحنا على ضرورة تقنين وضبط تجارة مواد البناء، وخاصة في المناطق المحيطة بالمدن، ونحن نعرف بأن هذه الوضعية هي التي تساهم بشكل ما في البناء العشوائي وفي تكاثر مدن الصفيح.

- ثم من الآليات الأخرى، هو أننا طلبنا من السادة رؤساء الجماعات من أجل المنع الكلي لتصحيح الإمضاءات المتعلقة ب عقود البيع في التجزئات غير القانونية، كما تم حث السادة العدول على التطبيق الفعلي والسليم لمقتضيات القانون المتعلق بالتقسيم والتجزئات العقارية، راه حنا كنشوفو عدد المتدخلين في هذا الموضوع.

- من جانب آخر هو أنه أحدثنا لجان للتدخل تابعة لوزارة الداخلية لها علاقة مباشرة مع الإدارة المركزية، غير تابعة للإدارة الترابية، هذه فرق التدخل ستكون مجهزة بما يكفي من الوسائل المادية والبشرية، وسيكون لها اتصال مع خلية محدثة بوزارة الداخلية لتتبع ما يهم البناء العشوائي أو مدن الصفيح.

ويمكن أن أقول بأن هناك نقص في المجال التشريعي، هذا النقص في المجال التشريعي بدوره هو وازن ويرخي بظلاله على هذه المعضلة، وكما قال السيد المستشار المحترم بأن قبل أن نأتي للقيام بعملية الهدم تكون المدة قد انصرفت على البناء، ونكون أمام أوضاع اجتماعية، وبالتالي عوض أن نعالج مخالفة قانونية، سيكون علينا معالجة وضعية اجتماعية.

إذن في المجال التشريعي، أعتقد بأن هناك نقص، فإذا تضافرت جهود الجميع، حكومة وسلطة تشريعية ومنتخبين، فيمكن أن نصل إلى نتيجة إيجابية ترضي الله وترضي جلاله الملك، وأن نكون بذلك قد استجبنا لأوامر سيدنا المنصور بالله التي تريد العيش والكرامة للمواطنين في المغرب.

فأعتقد بأنه إذا اشتغلنا بروح قوية، وعندها رغبة باش تقضي على هذه الآفة، أعتقد بأننا سنصل إن شاء الله إلى نتائج إيجابية. وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد وزير الداخلية على هذا الاختصار المفيد، وقد ربحنا الوقت حوالي 10 دقائق معكم.

ننتقل إلى السؤال الخامس الموجه لكم، السيد وزير الداخلية، وموضوعه البطاقة الوطنية الالكترونية البيومترية، للمستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي، السادة: مصطفى القاسمي، خديجة الزومي، فؤاد القادري، ناجي الفخاري، محمد بلحسان، فليفضل أحد السادة المستشارين، الأستاذ بلحسان.

## المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمين،

إخوتي، إخواني المستشارون المحترمون،

لقد جاء إحداث البطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية البيومترية من أجل تحقيق هدفين أساسيين، يتعلق الأول بتقوية جودة تأمين هذه الوثيقة التعريفية الجديدة والحفاظ على الهوية من التلاعب، ومن كل أنواع التزييف والتزوير.

أما الهدف الثاني فيتعلق بتطوير إمكانية استعمالها والتخفيف من المساطر الإدارية وتبسيط الحياة اليومية للمواطنين بإعفائهم من الإدلاء ببعض الوثائق الإدارية، بحيث كان من المفترض أن تقوم هذه البطاقة مقام بعض الشواهد الإدارية.

لكن لازلنا نلاحظ بأن هذه الوثيقة لم تحقق كل الأهداف المنتظرة منها، بحيث لازالت العديد من الإدارات تطلب وثائق كان من المفترض أن تعني عنها بطاقة التعريف الجديدة، كما أننا نلاحظ أن عملية الحصول على بطاقة التعريف الوطنية الجديدة شابتها مجمة وعمة من العراقيل والصعوبات المرتبطة أساسا بطول المساطر الإدارية والاحتفاظ الذي تعرفه المصالح المكلفة بتسليمها، بالإضافة إلى عدم نهج الحكومة لسياسة القرب بهذا المجال وعدم اتخاذها للتدابير اللازمة لتسهيل حصول المواطنين على هذه الوثيقة، وهذا ما يتطلب تجنيد العديد من الطاقات البشرية لإنجاح هذه العملية وضمان توفيرها وتعميمها في الوقت المحدد، مع الالتفاتة بلا شك إلى وضع تعويض مالي لتحفيز هؤلاء الموظفين الجندين الساهرين على إنجاح هذه العملية.

فلقد كان على الحكومة أن تعمل على ضمان تنقل المصالح المكلفة بتسليم هذه الوثيقة إلى المراكز القروية، وكافة المناطق النائية من أجل ضمان تعميمها على سائر المواطنين، وتجنبيهم عناء التنقل إلى مناطق بعيدة والانتظار لساعات طويلة أمام أبواب المصالح المختصة.

كما لا يمكن أن نغفل اقتراب موعد عودة المهاجرين المغاربة لقضاء عطلتهم الصيفية في المغرب، حيث بدأت مشاكل جديدة تواجههم وتؤرقهم، ويتعلق الأمر بإلزامهم بتجديد جوازات سفرهم التقليدي

وتعويضه بالجواز البيومتري، وهذا الأخير لا يمكن إنجازه دون إنجاز البطاقة الوطنية البيومترية، وهو ما لا يتوفر عند العديد من المواطنين لهذا نسألکم، السيد الوزير، هل هناك تفكير في تمديد الجدول الزمني بعض الوقت حتى يتمكن الجميع من تغيير بطاقة التعريف الوطنية أولا بعد ذلك جوازات السفر؟  
وشكرا السيد الوزير.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

## السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعميم البطاقة الوطنية من صلب اهتمامات وزارة الداخلية التي تبذل جهدا كبيرا لإنجاح هذا المشروع الضخم، من إيجابيات هذه البطاقة أنها تتميز بتوفرها على عناصر تؤمنها من التزوير.

ثانيا أنها تبسط المساطر الإدارية أمام المواطنين للحصول على مجموعة من الوثائق الإدارية، وتعفيهم من الإدلاء برسم الولادة وشهادة الإقامة وشهادة الحياة وشهادة الجنسية في جميع المساطر التي توجب الإدلاء بهذه الوثائق.

بالنسبة للمدة الزمنية التي ينبغي أن تجدد فيها بطاقات التعريف الوطنية الإلكترونية، المادة 13 من المرسوم المنظم لتسليم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، ينص على أن على جدول زمني أقصاه 31 دجنبر 2011.

ونظرا لأن عدد البطاقات القديمة يبلغ حوالي 20 مليون بطاقة، فقد تمت برجة هيئة بنية تحتية مهمة لتجديد هذه البطاقات داخل أمد 4 سنوات، تتجلى في إنشاء 120 مركز خاص بتسجيل المعطيات التعريفية، مع ما يستلزم ذلك من توفير الأطر التقنية والوسائل المادية، وأنه إلى غاية 11 يونيو 2010 تم إنتاج حوالي 5 ملايين و356 ألف بطاقة، علما بأن هناك حملات تحسيسية موجهة للمواطنين للتعريف بالجدول الزمني وبأهمية بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية وبالعودة إلى تجديد البطاقة القديمة.

فيما يتعلق بوضعية المناطق القروية أو المناطق النائية لقد تم إعداد برنامج، سيشرع فيه في الأسابيع القليلة المقبلة إن شاء الله، إذ سنتقل



فرق من الأمن الوطني والدرك الملكي من أجل إعداد بطائق التعريف الوطنية بهذه الأماكن.

ومراعاة لوضعية بعض الفئات الاجتماعية المالية، هناك برنامج يسمى برنامج تيسير، هذا البرنامج ساهم في تمكين الأسر المعوزة من التوفر على بطائق التعريف الوطنية الإلكترونية وفق مساطر خاصة دون أداء الرسوم المتعلقة بهذه الوثيقة، وقد بلغ عدد المستفيدين إلى حد الآن 13 ألف شخص، ومرشح إن شاء الله أن يكون العدد أكثر من هذا. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك رد الأستاذ بلحسان؟ تفضلوا.

#### المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم، ونحن لا ننكر السيد الوزير الجهود الجبارة التي تقوم بها المصالح ديالكم، ومن خلالكم من هاذ المنبر بغينا باش نحيات ديالنا لهادوك الناس جنود الخفاء، واللي كنتلبو، السيد الوزير، أنه تدعموهم الله يجزيكم بخير، هاذ الشي اللي قلتو 120 مركز هي بالنسبة لنا ما كافياش على حساب المسائل اللي كنتشوفو، وتعطيكم مثال إقليم الراشيدية، الناس ديال أنيف مازال كيجيو لأرهود، الناس ديال الريصاني مازال كيجيو لأرهود. لهذا، الله يجازيكم بخير، لأنه تفتحت دابا مفوضية في الريصاني بغينا باش هادوك الناس ديال الريصاني تعطوهم الدعم، وتعطوهم الإمكانيات باش يديروا ذاك المركز دياهم في الريصاني، باش يخففوا شوية على المدينة نتاع أرهود.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل لكم؟ إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، سؤال الفريق الفيدرالي، موضوعه مصادرة رخصة السياقة، فليفضل أحد السادة المستشارين، الأستاذ عبد المالك أفرياط تفضل.

#### المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لابد في البداية أن نثمن إطلاق سراح هذا السؤال، الذي كان معتقلا لدى الحكومة لمدة أكثر من سنتين، وأعتبر أن برجة هذا السؤال

اليوم يدخل في إطار جرأتكم، السيد الوزير، لذلك فنحن نشكركم على قبول الإجابة على هذا السؤال.

هذا من جهة، أما من جهة ثانية أريد أن أذكركم، السيد الوزير، أنكم قبل أن تكونوا وزيرا للداخلية فأنتم رجل قضاء ورجل قانون، وتتمنى أن يكون جوابكم جوابا ينطق رجل القانون لا بمنطق آخر. وسؤالنا يتعلق بمصادرة رخص السياقة من طرف بعض رجال الأمن ورجال الدرك.

لا شك، السيد الوزير، أنكم تعلمون أن الحالات التي بموجبها يمكن مصادرة رخص السياقة، هي منصوص عليها قانونا، ويمكن أن نذكر من بينها على سبيل المثال حالة السكر، حالة الحوادث القاتلة وحالة الفرار، إلى غير ذلك.

لكن أن المواطنين اليوم يعانون حتى في حالة المخالفات العادية من مصادرة هاذ الرخص ديال السياقة، بل أكثر من هذا أنه يتعامل مع المواطنين بشكل لا مسؤول، بحيث أنه في بعض الحالات وهاذ الشي كاع المغاربة كيشوفوه، أن رجل أمن في حالة مخالفة عادية كيشد الرخصة ديال السياقة وكيديرها تحت الكسكيطة، ويرفض حتى أن يمد السائق بوصل المصادرة، ما بالكم أنه كاين اللي كيمكن في بعض الحالات تيكون مسافر هو والعائلات ديالو، ويطلب منه أن يؤدي غرامة بناء على معاينة هاذ العون المكلف بالمراقبة وما عندوش، وكيبقى طبعا واحل، لأنه الذي مخول أنه اللي يؤكد الغرامة اللي جات في الحضر ديال هاذ المكلفين بالمراقبة ولا إلغائها ولا النقص منها هو القضاء لا أحد غير القضاء.

لذلك نعتبر أن مثل هذا السلوكات لا يمكن تفسيرها إلا في إطار شطط في استعمال السلطة، والمغاربة باقي ما عندهمش هاذ الثقافة ديال أنهم بيداو يرفعوا دعاوي ضد رجال الأمن ورجال الدرك.

ونسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي من الواجب

اتخاذها لإيقاف مثل هذه الممارسات اللا قانونية؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الداخلية:

السيد رئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حوادث السير كتشكل واحد الهاجس كبير ومقلق بالنسبة للمواطنين وبالنسبة للاقتصاد الوطني، إلى اخذنا الإحصائيات عندنا أكثر من 60 ألف حادثة سير سنويا، عندنا ما يزيد على 4000 قتيل، عندنا ما يزيد على 13 ألف مصاب بجروح بليغة، وعندنا ما يزيد على 90 ألف مصاب بجروح خفيفة.

وأن الانعكاس ديال حوادث السير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي كيتقدر ب 15 مليار درهم سنويا، إذن ما الأمر؟ الأمر هو أن هناك قانون، وأن هاذ ال قانون ينبغي تفعيله وتطبيقه بالصرامة اللازمة.

الحجز أو الاحتفاظ برخص السياقة جاء في سياق ديال الأحداث ديال السير، الحوادث ديال السير اللي كانت جنونية، يعني خلفت عشرات إن لم نقل مئات القتلى، فإذن كان لابد من أن نقف وأن نتدبر الأمر، وعلى هذا الأساس، اللجنة الوزارية للسلامة الطرقية التي يرأسها السيد الوزير الأول خلال اجتماعها المنعقد في 18 أكتوبر 2006 قررت باش تكون الصرامة مع السائقين الذين يخالفون مقتضيات قانون السير.

وفي هذا الإطار، تم سحب الرخص ديال السياقة في الحالات التي ينص عليها القانون، وفي الحالات الأخرى -أي بعض الحالات- يحتفظ بهذه الرخصة، وهناك من الناحية القانونية ما يبرر هذا الاحتفاظ، ولا داعي لأن نخوض في هذا الموضوع.

ولكن اللي تتركزو عليه هو أن رجل الأمن لا يقوم إلا بواجبه، ومن واجبه حماية أرواح وممتلكات المواطنين، فهو ليس بخصم، وبالتالي فإذا كانت هناك بعض الحالات التي يكون فيها تجاوز أو شطط، هذه الحالات هي حالات معزولة ومحدودة، ونريد صادقين أن نعرف إن كانت مثل هذه الممارسات لازلت موجودة، فالقانون فوق الجميع، وإذا ما كانت هناك من ممارسات بعيدة عن روح تطبيق القانون فسيتم التصدي لها عن طريق القانون.

فيما يتعلق بمدونة السير الجديدة، أعتقد أن مدونة السير الجديدة ألغت هاذ النقاش هذا، بمعنى أن هذا النقاش سيصبح متجاوز، باعتبار أنها نصت على الحالات اللي غادي يتم فيها التوقيف والحجز ديال رخص السياقة.

نتمنى أن هاذ الإجراءات الجديدة اللي جات بما مدونة السير أنها تساهم في التقليل من حوادث السير، ثم أنها تلعب دور بيداغوجي وتربوي.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، السيد المستشار لكم تعقيب.

**المستشار السيد عبد المالك أفرياط:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة كنت أنتظر جوابا أشد قوة مما قلتم، السيد الوزير، لأنه نحن لا ندافع عن المتهورين، والمغاربة اليوم ينشدون جميعا دولة القانون، لذلك لأنه بعض المرات ملي تنسولو هاذ الناس تقول لك أسيدي إيه القانون ها هو، ولكن راه جاتنا مذكرة من عند وزير العدل ومن عند وزير الداخلية تقول لنا شدوا البيرمي لأي واحد، هذا راه واقع، هذا راه ماشي، لا نفترى على أحد.

ونحن بالمناسبة، نتمن تحسين الوضعية الاجتماعية لرجال الأمن، واليوم ونحن في أفق إعمال مدونة السير هناك تخوف ديال المغاربة من الابتزاز، وكاينة ممارسات أخرى، على سبيل المثال، السيد الوزير، اليوم البوليس كيتخبجا وسط الديور وشاد الكاميرا لكي يصطاد السائقين، هذه المسألة غير معقولة وتمشي واحد المذكرة، لأن رجل الأمن خصو بيان حتى ملي نكون غادي أنا وندير مخالفة ملي نشوفو غادي نحترم أنني نتخبجا في وسط الأوتوروت، وسط الشجر، وبواحد الشكل اللي فيه نوع من الاصطياد، والتخوف اللي كاين عند المغاربة اليوم هو أنه غدا غادي ييدا الابتزاز، غادي يكتر الابتزاز، ونحن نقول بأنه نطالب فقط بإعمال المقتضيات ديال القانون، شد البيرمي يعطي للسيد الوصل ديالو، وبمشي يؤدي الغرامة، وحتى في هاذ الشئ يتعطاه محضر، يتعطاه محضر في البلاصة.

طبعاً، لقد جاءت المدونة بمجموعة من الإجراءات، نتمنى أن يتم احترامها أيضا من الأطراف كلها، لأننا احنا فاهمين هاذ الشئ كوارث ديال اسميتو، التأثير ديال هاذ حوادث السير على الميزانية، ولكن نحن نتحدث عن الشطط في استعمال السلطة، وهذا هو الذي يجب مواجهته إما عبر التحسيس، إما كيف تدار في هاذ الشئ ديال السكن العشوائي، يتدار حتى هاذ الناس اللي ما باغينش يحترموا القانون.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الرد على التعقيب.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بضرورة إحداث مركز للوقاية المدنية بمنطقة لمهريز التابعة لنفوذ أوسرد بجهة وادي الذهب لكويرة، للمستشارين المحترمين السادة : أحمد إبراهيم مامي، الطيب الموسوي، عبد السلام اللبار، محمد ولد الرشيد، النعم ميارة. فليفضل أحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأختين المستشارتين المحترمتين،

الإخوان المستشارين،

أعود إليكم، السيد الوزير المحترم، لأقول بأن موضوع سؤال الفريق الاستقلالي يتجلى في الأهمية القصوى التي تلعبها الوقاية المدنية في حياة الشعوب، ونحن نؤكد ونعتز بالجهودات التي تبذلها هذه الفئة في استثبات الأمن والوقاية من جميع الكوارث لا قدر الله، ولا أحد من المغاربة يشك اليوم في الدور البارز والمهم جدا لهذه الفئة من الجنود، جنود الخفاء الذين يعملون طول نهار لحماية المواطنين والاستعجال بحمايتهم.

ومن هنا ننوه بالجهودات المبذولة، و نلتمس منكم، السيد الوزير، المزيد من الدعم لهذه الفئة، غير أن موضوع سؤالنا كفريق استقلالي هو النقص الحاصل في هذه الوقاية المدنية في أقاليمنا الجنوبية، خاصة في الأماكن التي تكثرت فيها حركة المرور، خصوصا في منطقة أوسرد، جهة بير كندوز وتاكر كوست، أي في المنطقة الحدودية مع الشقيقة موريتانيا، علما أن هناك أكثر من 300 كلم بعد عن الداخلة نجد مركز الوقاية المدنية.

وسؤالنا نلتمس فيه من السيد الوزير بذل أكثر من جهد لإيجاد مركز الوقاية المدنية في هذه المنطقة، ونحن نعرف مدى جديتكم، السيد الوزير، ومدى حرصكم على إتباع وتنفيذ المخططات السامية لمولانا أمير المؤمنين نصره الله. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المديرية العامة للوقاية المدنية جهاز وطني للتفكير والبحث والدراسة والتدخل لحماية المواطنين وممتلكاتهم في جميع الأحوال لمواجهة أخطار الكوارث الطبيعية والصناعية والتكنولوجية وأخطار البناءات.

الأولويات التي تشغل بال المسؤولين على القطاع، تتجلى في تحسين مردودية الخدمات المقدمة من طرف رجال الوقاية المدنية، بالإضافة إلى تعميم مراكز الوقاية المدنية بمجموع التراب الوطني، وذلك بهدف تقريب الخدمات من المواطنين، وللرفع من قدرة هذا الجهاز على التدخل لمواجهة الحوادث والكوارث وحوادث السير.

ولهذا الغرض، حرصت وزارة الداخلية على إعداد مخطط خماسي 2012/2008، حددت بموجبه إحداث مجموعة من المراكز لتحسين معدل تغطية التراب الوطني وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار نسبة التدخل وحدة المخاطر.

وللرفع من قدرة الوقاية المدنية على التدخل في مواجهة الكوارث والأخطار، تمت برمجة غلاف مالي قدره 720 مليون درهم برسم المخطط المذكور، موزعة كالتالي:

- 544 مليون و100 ألف درهم مخصصة لاقتناء 300 شاحنة لمكافحة الحريق، وسيارات إسعاف، وتشغيلها لمدة 5 سنوات؛

- 71 مليون درهم مخصصة لتوظيف 2500 عنصر؛

- 95 مليون درهم مخصصة لبناء 68 مركز للإغاثة و16 وحدة متنقلة جهوية للتدخل؛

- 8 الملايين و800 درهم مخصصة لبناء أربع مستودعات جهوية مجهزة بكل المستلزمات الضرورية لإغاثة وإيواء المنكوبين، تتوفر على خيام وأفرشة.

وفيما يتعلق بموضوع السؤال، إقليم أوسرد يحظى باهتمام هذه المديرية أي مديرية الوقاية المدنية، حيث برمجت إحداث مركز للوقاية المدنية بمركز ز بئر كندوز سنة 2012 برسم المخطط المذكور، يستجيب لحاجيات الساكنة.

ونظرا لتطور التدخلات المسجلة في السنوات الأخيرة بجهة واد الذهب لكورة، ونظرا لشاسعة هذا الإقليم، ارتأت هذه المديرية تسريع وتيرة إنجاز مركز لمهريز، وذلك ببرمجته ضمن 14 مركز للوقاية المدنية بسم سنة 2010.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير، السيد المستشار لكم الرد على التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة لم نطرح هذا السؤال اعتباطيا، ولكن هذا السؤال وجوابكم السيد الوزير مشكورا كان شافيا وكافيا حتى يطمئن سكان هذه المنطقة النائية والعزيزة على جميع المغاربة على الجهود التي تبذلونها لفائدتهم ولفائدة المغاربة جميعا.

فهنيئا لنا بهذه الجهود الطيبة، ونتمنى لكم مزيدا من التوفيق لأننا كلنا في خدمة هذا الوطن، غير أننا نحن السيد الوزير في الفريق الاستقلالي نراهن كثيرا على جديتكم وعلى غيرتكم الوطنية للمزيد من العطاء.

الله موفق، شكرا والسلام عليكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثامن موجه أيضا للسيد وزير الداخلية، موضوعه الرسم على عملية البناء، للمستشارين المحترمين السادة : بناصر أزكاغ، عبد الحميد السعداوي، محمد الكبوري، عمر مكدور، عمر أدخيل، فليتنفضل أحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يهدف القانون الجبائي للجماعات المحلية 47.06 إلى فرض الضريبة على عملية البناء، إلا أن عددا من المواطنين خاصة بالعالم القروي والجماعات النائية والتي تقل فيها فرص الشغل، ويكون الدخل الفردي فيها ضعيفا، يصعب عليهم أداء مبلغ 20 درهم على كل متر مربع مغطى كرسوم على عملية البناء.

إضافة إلى تكلفة تصاميم البناء والخرسانة المسلحة وأتعاب المهندس الطبوغرافي والمعماري وتكاليف التنقل، وما يزيد الأمر تعقيدا هو دخول الوكالة الحضرية على الخط بفرضها شروط إضافية تتعلق بالتجهيز والتعامل مع الساكنة القروية بنفس المقاييس والمعايير المطبقة بالمدن، مما يجعل حل التصاميم ترفض من طرفها.

والأدهى في هذا الإطار أن هذه القواعد القانونية والتنظيمية أصبحت ملزمة حتى للحاصلين على رخص البناء منذ يناير 2008، مع العلم أن أغلبهم من الطبقة الفقيرة والضعيفة، وسبق لهم أن بنوا بيوتهم وفق مواصفات قروية، مما يكلفهم تكاليف باهظة فوق طاقتهم. بموجب هذا القانون الجبائي للجماعات المحلية المطبق على هؤلاء بأثر رجعي.

إن هذه الإجراءات المطبقة بشكلها المعقد على ساكنة العالم القروي والجماعات النائية، لا تعمل إلا على تعميق أزمة الاقتصاد القروي وتشجيع الهجرة نحو هوامش المدن، وضرب جهود المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وجعل مجهود الدولة على مستوى التجهيزات بدون جدوى، مما يمس برهان بناء مجتمع قروي مستقر.

نسألكم، السيد الوزير، هل تفكر الحكومة في إعفاء ساكنة بعض الجماعات القروية من أداء هذه الرسوم وتسهيل مساطر عملية البناء؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال، فطبقا لمقتضيات القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية: "يستحق الرسم على عملية البناء لفائدة الجماعات الحضرية والقروية المتواجد بها الأملاك الخاضعة للرسم، ويحتسب هذا الرسم بالمتر المربع على أساس المساحة المغطاة ومساحة البروزات في حال تواجدها".

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد تمديد هذا الرسم للعالم القروي في الإصلاح الجبائي الأخير لسنة 2008، وذلك لاعتبارين اثنين أساسيين: أولا، دعم موارد الجماعات القروية بمنحها آليات جبائية جديدة لمواكبة تغطية حاجياتها المتزايدة؛

ثانيا، بروز متواصل ومتزايد للبنىات بالعالم القروي، تتسم بجميع سمات ومواصفات البنىات الخاضعة للرسم السالف الذكر بالجماعات الحضرية.

إلا أنه نظرا للبعد الاجتماعي والاقت صادي للعالم القروي، فقد حظي هذا القطاع باهتمام بالغ من وزارة الداخلية أثناء هذا الإصلاح، حيث تم اعتماد إعفاء عمليات بناء المساكن من الفئة القروية المتواجدة بالجماعات القروية طبقا للمادة 52.2 من القانون رقم 47.06 المتعلق بجايات الجماعات المحلية، وهو القانون الذي ينبغي الامتثال له وتطبيقه.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار.

#### المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، احنا غير اللي بغينا نوصلو لكم السيد الوزير من خلال هاذ السؤال ديالنا بكل صدق وأمانة، أن كايين جماعات قروية في الأقاليم الجبلية بحال إقليم حنيفرة وميدلت والراشيدية وغيرها، أغلبها جماعات فقيرة جدا، وتستفيد من الدعم ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، معناه أن جل الساكنة النسبة ديال الفقر فيها تتعدى 40%.

فملي تيجيك مواطن لرئيس الجماعة، ويطلب منه الرخ صة ديال السكن، نطلب منه حسب المساطر والقوانين كل التصاميم، لا التصاميم ديال الخرسانة المعمارية ولا التتبع ديال المهندس، كذلك نفرض عليه ذلك الضريبة ديال 20% في البناء.

هنا يوجد الرئيس، وها الرؤساء معنا، أمام المطرقة والسندان، إما هو اللي تيعيش الواقع والحالة ديال هذا المواطن الضعيف، إما ذاك المواطن تيمشي بحالاته ومتمينيش وتيهاجر أو يلتجئ بوسائل عشوائية لبناء كوخ غير لائق، وإلا أنه حتى الرئيس تيشوف تيشوف تستعطف من ذلك الحالة وتيتجرأ في بعض المسائل باش يتحايل على القانون، هذا باش لا ننكر واقعنا، وكذلك ملي تيجي واحد القطعة الأرضية تلتزم عليه أنه باش غادي ما يبيع ذلك القطعة الأرضية حتى يجيز، والتكلفة ديال التجهيز راه تيعرفوها أنه أقل ما يكون كتقام بالتر المربع على الأقل 600 درهم للمتر، ملي تنطلبو جميع التجهيزات فإنه لا يمكن لأحد باش غادي يشري هذا الثمن في الجماعات القروية من هذا

النمط، فصحيح أنه في هاذ الموضوع كايين 2 ديال الحوايج، هذا تيعقد المساطر والتكلفة وتمشي للبناء العشوائي.

وفي هاذ الإطار، السيد الوزير، أولا تنطلبو منكم إعفاء الفئة ديال هذه الجماعات القروية من هذه الرسوم ديال الضريبة، وثانيا يكون واحد الدعم من الحكومة، كما كان واحد الدعم لمحاربة مدن القصدير في المدن يكون واحد الدعم باش الجماعات القروية الضعيفة باش يمكن لمواجهة هاذ التكلفة ديال هذه التصاميم والتجهيزات والمشاركة ما بين هاذوك المنتجين العقاريين حتى باش ينخفض هذا المتر مربع.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

نتنقل إلى السؤال التاسع، موضوعه التأهيل الحضري للمدن، مقدم من طرف الفريق الاشتراكي، وخصوصا السيدة زبيدة بوعياذ، الأستاذ حفيظ وشاك، علي سالم الشكاف، مولود السقوق، دحمان الدرهم، فليتنفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لقد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقة عدة مشاريع للتأهيل الحضري لمجموعة من المدن في إطار تأهيلها والاستجابة لحاجياتها ومواكبة التطور الحضري للمدن المغربية، غير أن الديناميكية الكبيرة التي خلقتها هذه المشاريع في عدة مدن، وما أدت إليه من أوراش كبرى أصبح يفرض مواكبة مركزية وتتبع من طرف المصالح المركزية لوزارة الداخلية.

إلا أن بعض المدن لم تحترم تصاميم التنفيذ وبنود دفتر التحملات الخاصة بالصفقة المعلنة لها، والتي شرع في إنجازها بعد أن أعدتها مكاتب دراسات، حيث وقعت عدة تغييرات على المشروع الأصلي، ونعطي مثلا على ذلك مدينة صفرو.

مدينة صفرو برامج التأهيل الحضري التي أعطى صاحب الجلالة نصره الله انطلاقتها كانت موضوع أربع صفقات، الصفقة الأولى هم شارع محمد الخامس وشارع المسيرة، في عهد المجلس السابق تم انطلاق الأشغال إلى غير ذلك، وكانت عدة نافورات تضم هذا البرنامج، إلا

أشكر السيد المستشار المحترم، وأوضح بأنه تنفيذ التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، جل المدن والمراكز الحضرية عرفت انطلاق برامج التأهيل الحضري بهدف تحسين وتقوية البنيات الأساسية وتدارك الخصاص في التجهيزات والمرافق الجماعية، حيث ساهمت هذه البرامج في خلق دينامية محلية من حيث إنجاز مختلف أشغال التأهيل الحضري كتطهير السائل والصلب والطرق والأرصفت والإنارة العمومية والمساحات الخضراء والمساحات العمومية والتجهيزات الثقافية والرياضية والمرافق الجماعية، مما مكن من خلق فرص للشغل وتحسين محيط العيش.

وقد استفاد من هذه البرامج حوالي 230 مدينة ومركز حضري على المستوى الوطني بغلاف مالي إجمالي قدره 42 مليار درهم، ساهمت ضمنه الوزارة بمبلغ 12,5 مليار درهم أي بنسبة 30%، وانخرطت فيه المجالس المنتخبة بنسبة كبيرة، حيث فاقت مساهمتها 40% من مجموع الاستثمارات المخصصة لهذه البرامج، وتتدخل الوزارة في هذا المجال عبر تقديم المساعدات التقنية لتهيء هذه البرامج والدعم المالي لإنجازها.

أما فيما يخص تتبع هذه البرامج، فإن الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن تنص على إحداث لجن تتبع التي يرأسها السادة الولاة والعمال، والتي تعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر، وتعد على إثرها تقريرا مفصلا حول تنفيذ المشاريع والبرمجة، وتعرضه على أنظار الأطراف المتعاقدة قصد الدراسة والتقييم، كما أن الوزارة تسهر على جمع وتحليل كل المعطيات المتعلقة بتتبع هذه البرامج وتقييمها.

وبخصوص مدينة صفرو، فقد استفادت من برنامج لتأهيل الحضري برسم فترة 2007 - 2009 الذي بلغ غلافه الإجمالي 145,8 مليون درهم، ساهمت ضمنه الوزارة بـ 56,4 مليون درهم إلى جانب باقي المتدخلين، مما مكن من تحسين مستوى البنيات الأساسية لهذه المدينة والرفع من رونقها.

وبخصوص مشروع إنجاز مدار تتوسطه نافورة بشارع محمد الخامس قرب ساحة باب المقام، وحرصا على ضمان جمالية أكثر لهذه الساحة وتسهيل حركة السير بمحيطها، وأخذا بعين الاعتبار كل الإكراهات التقنية المتعلقة بالمشروع، فقد تقرر تهيئة مدارين جانبيين يربطان الشارع الرئيسي بالطريق الدائرية المجاورة للساحة، وهو ما لقي استحسانا لدى الساكنة بهذه المدينة.

أنه بمجرد مجيء المجلس الحالي تم تغيير وتم حذف النافورات بعدما شرع في إنجازها.

كذلك الصفقة الثانية وتم تعبيد الطرقات التي كتبلغ 30 كلم، والتي ك ما قلت المجلس السابق تم إعطاء الانطلاقة لتناعها، عرفت عدة تغييرات جذرية في الطرقات التي كائنة، تم حذف طرقات وإضافة طرقات جديدة، كذلك مشروع الإنارة العمومية التي هو مشروع مهم، والتي كان تدار كذلك في عهد المجلس السابق، وتم الاتفاق وتم حسب دفتر التحملات أن نوع الأعمدة هو من نوع (beyeris) التي منصوص عليه في دفتر التحملات وفي المحاضر التي تدارت آنذاك، ولكن مع الأسف الأعمدة التي تدارت حاليا لا علاقة لها بما لا من حيث الجودة ولا من حيث حتى الثمن، لأن الأعمدة التي كانت المبلغ ديالها كان مرتفع وعندها واحد الجودة عال ية، تم تغييرها وتم القيام بأعمدة عادية.

إذن، السيد الوزير، ما يمكنش يتم تغيير هاذ البرامج، لأن أنتم كما أشاروا الإخوان أنكم رجل قانون، والقانون كينص على أن ما يمكنش تغيير صفقة على حساب البرنامج التي فيها، تداروا (Les plans de l'exécution)، تدارت الدراسات إلى غير ذلك، وكنجيو في آخر لحظة وكنجيوها آش من طريقة هاذي؟ احنا في دولة الحق والقانون، وما يمكنش تقبل على أن الصفقة تدارت ونجيو بعدما مرت عليها سنة أو سنتين وتغير بهذا الشكل هذا.

لهذا، السيد الوزير، نسالكم ما هي الإجراءات التي اتخذتموها من أجل تتبع هذه البرامج؟ لأن هذه البرامج ديال التأهيل الحضري بكل صراحة برامج التي كانت شرفت عليها وزارة الداخلية والمديرية العامة للجماعات المحلية ومديرية البرمجة وقسم البرمجة، التي هذه مناسبة باش نوه بجم، وباش نشكرهم على الجهود التي بذلوه معنا آنذاك، هناك عدة أشخاص التي كانوا خدموا معنا، وهذه مناسبة باش نقدمو لهم الشكر لتناعهم بكل صراحة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار، السيد وزير الداخلية لكم الكلمة.

**السيد وزير الداخلية:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

## السيد رئيس الجلسة:

نتنقل.. السي وشاك التعقيب، تفضلوا.

## المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

غير، السيد الوزير، لأن هاذيك النافورة والدراسات تقدمت لسيدنا، وسيدنا أعطى تعليمات تقدمت لو النافورة بواحد الشكل، نقول لكم أن ه ذه النافورة بحال الشكل نتاع فاس، عندها واحد الكرة الفوق اللي بجانب الولاية، واحنا درنا فيها 3 نتاع حب الملوكات، وسيدنا بهذه العبارة قال لنا، وكان حاضر السي شكيب بنموسى وزير الداخلية آنذاك، والسيد الوالي والسيد العامل السابق السي علوش، وعبد ربه كرئيس مجلس جم اعى آنذاك، وقال خصكم تديروا شي حاجة عندها طابع محلي إلى غير ذلك.

سيدنا أعطى توجيهات وتعليمات في هاذيك النافورة، وهاذيك النافورة بالنسبة للمدينة الساحة ماشي قرب الساحة، بحال قالوا داروا جوج بحال اللي جينا بجانب (la gare) هنا في الرباط وكاينة ساحة كبيرة وم شينا درنا واحد (le giratoire) بجانب (la BNDE) الفوق، ودرنا (giratoire) آخر بجانب (la conservation foncière) بجانب المحافظة العقارية أصغر، كان الهدف احنا أننا نحسنو ذيك الساحة ديال باب المقام لأن عندها حمولة تاريخية، لأن كانت طريق السلطان اللي كتربط ما بين فاس وتافيلالت، السلاطين العلويين كانوا كيديروا المحلات دياهم، علاش اسميتها باب المقام؟ باب المقام الشريف، كان المقام نتاع السلطان، ثماك كاين، وكان التهيفة دياها درناها باش أننا نعطيها لها الاعتبار نتاعها، ونردو لها الإعتبار دياها.

ولكن مع الأسف لحسابات جد خاصة تم باش يقولوا على أن جوج، واحدة من هاذ الجيه وواحدة من هاذ الجيه، يعني راه لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، لأن الآن عاد كثر، السيد الوزير، الحوادث، لأن ذيك النافورة كانت غادي تقنن، يعني السير وغادي تنظمه، والآن ساحة كبيرة بحال اللي جينا بجانب (la gare)، ودرنا ساحة كبيرة وجينا الوسط وصوبنا الطريق، مخلينهاش ساعة، وذيك الساعة الحمولة دياها أما استقبلت محمد الخامس رحمه الله في 58، استقبلت ولي العهد الحسن الثاني رحمه الله في 59، استقبلت كذلك محمد الخامس في 1950، واستقبلت سيدنا الله ينصرو محمد السادس ثماك وقع الاستقبال الرسمي نتاعو.

كيفاش الساحة عندها بهاذ الشكل، وهاذ المخزنية هاذي، نجيو ونصوبو هاذ الطريق، خص، السيد الوزير، الحقيقة الرد اللي جا راه ماشي مقنع ديال هذا، خص الواحد يمشي لعين المكان ويشوف لأن هاذ الشي هذا راه فيه أمر مولوي، يمكن لكم تعيطوا للسيد العامل السابق، ويشوف التعليمات اللي تعطتو في هاذ الباب هذا. هذا أمر نتاع سيدنا، وكانت تعليمات نتاع سيدنا، واحنا كنعرفوكم، السيد الوزير، كما قلت في البداية كنعرفو الحزم دياكم، وكنعرفو يعني أنكم رجل قانون، وكنسهرنا على احترام القوانين والضوابط القانونية. وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟

## السيد وزير الداخلية:

غير أطمئن السيد المستشار المحترم على أن الموضوع الذي أثاره ربما يعني كيرجع لسنوات خلت، ماشي جديد، ولهذا في هاذ الباب هذا احنا الآن كنعومو ببحث لمعرفة حقيقة الأمر في هاذ النقطة هاذي

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نتنقل إلى السؤال الموالي والأخير، السؤال العاشر موجه

أيضا إلى السيد وزير الداخلية، موضوعه المراسيم التطبيقية للميثاق الجماعي، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، محمد ف ضيلي، حميد كوسكوس، الهاشمي السموني، فليتنفضل الأستاذ إدريس مروان.

## المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

الميثاق الجماعي عرف مجموعة من المحطات، آخرها هاذي واحد سنتين، كل محطة يتحسن، كل خطرة كنرميو إلى تحسين تسيير والحكامه في الجماعات المحلية، آخر خطرة رمينا أيضا إلى أن يساهم المسؤولون على اللجان، وكذلك وسعنا المكاتب ديال الجماعات المحلية وتضافوا لها نواب رئيس جداد، وكذلك أعطينا الإمكانات للرؤساء اللي كتنفوق العدد ديال المنتخبين فيهم 25 إمكانية ديال تعيين (chef de cabinet) رئيس ديوان، وال لي أكثر من هاذ الشي أعطيناهم رئيس ديوان وكذلك مكلف بمهمة، الآن هاذ الميثاق حطنا

في إشكالية، وهذا يهم جميع الجماعات المحلية في المغرب، 1504 كلنا  
عدنا نفس المشكل لأن كنتذكرو عليها يوميا، هاذ الصباح في الفريق  
ديالنا تذاكرنا عليها والجميع يقول تحطينا في مازق، لماذا؟

لأنه التعويضات هي موقفة الآن على مراسيم، المراسيم مازال ما  
تدارتش، إذن ذوك النواب ديال الرئيس اللي هما جداد، ميمكنش لهم  
يتخلصوا، ميمكنش لهم ياخذوا التعويضات دياهم في الوقت اللي  
الزملاء دياهم كياخذوه، رؤساء اللجن اللي قلنا لهم راه عندكم  
التعويضات ما كياخذوهاش، هاذ رؤساء الدواوين اللي عملناهم ما  
كيتخلصوش.

إذن احنا كنعيشو كلنا إشكالية، وبحال اللي كتعرفوا في العالم  
القروي الناس ما شي كلشي تيفهم، تيقبل لك أسيدي فلوسنا تيجيو  
تديوهم، أنا نائب الرئيس بحالي بحال هذاك، وأنا رئيس اللجنة قلتو لي  
في الأول بلّنه كاين عندي التعويض، ما عنديش دابا، وما يدي حتى  
واحد حتى فرنك حتى نقسمو ذاك الشيء في الطابلة، هذا الواقع،  
والكل يكرر هذا الكلام، فالله يجازيكم بخير إما حيدوا هاذ الشيء،  
ونحيدوه من القانون، وتنهنا ونقولو القانون ما بقاش، جيبوا لنا مقترح  
نحيدوه، وإما تدار مراسيم لأن هاذي عامين وحنايا الآن مضت سنة  
على المجلس الجديد، ولم تتمكن بعد من حل هذه الإشكالية.

إشكالية أخرى هناك المراسيم القديمة قبل ما نبذلو هاذي عامين،  
نعطي مثل ديال الشارات لأنه خصها يحملها الرؤساء، شحال هادي  
ملي تدارت؟ هاذي وقيلة 6 سنوات أو 7 سنوات، لم يصدر، كاين  
واحد 30 ديال المراسيم اللي خصها تدار، ما فيها باس أننا نديروها.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على  
السؤال.

#### السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملية إعداد مجموعة مهمة من المراسيم والقرارات التنظيمية  
المنصوص عليها في الميثاق الجماعي الأخير تكتسي أهمية بالغة، وتدرج  
في سياق تحسين آليات الحكامة المحلية، وكذا الرفع من فعالية الإدارة  
الجماعية.

ووعيا من الوزارة بأهمية وحاجة الممارسة الجماعية إلى هذه  
النصوص، تم إعداد مجموعة من النصوص من أجل أن تكون مستوفية  
للشروط التي تضمن لها النجاح والتطبيق السليم في الممارسة العملية،  
ووزارة الداخلية وضعت جدولة زمنية لاعتماد هذه المراسيم حسب  
أهميتها من الناحية العملية والحاجة الملحة لاعتمادها.

وهكذا، همت المرحلة الأولى إعداد خمس مشاريع مراسيم، صدر  
منها لحد الآن المرسوم المتعلق بمحاسبة الجماعات المحلية وهيئاتها، أما  
مشروع المرسوم حول الاستفادة من نظام الوضع رهن الإشارة لموظفي  
أعوان الدولة والمؤسسات العمومية، الذين يرغبون في التفرغ التام  
لمزاولة مهام رئاسة المجلس الجماعي أو رئاسة مجلس المجموعات أو  
رئاسة مجلس المقاطعة، فيوجد في مسطرة المصادقة.

كما أعدت الوزارة المشاريع التالية:

- مشروع مرسوم حول شروط وشكليات التعيين في الوظائف  
العليا بالجماعات الحضرية والقروية ونظام التعويضات المرتبطة بها، وهو  
أول مرسوم يخص الوظائف العليا بالإدارة الجماعية، يهدف إلى تحفيز  
العاملين بهذه الإدارة وجعلها أكثر جاذبية للكفاءات والأطر؛

- مشروع مرسوم يتعلق بالتعويضات عن المهام والتمثيل  
الممنوحة لأعضاء مكاتب المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم  
والمجالس الجماعية وأجهزتها المساعدة وأعضاء مكاتب مجا  
المقاطعات، ويهدف بدوره إلى الاستجابة للتطورات المتزايدة والحاجات  
التي تفرضها الممارسة الجماعية، والغرض هو الوصول إلى إقرار تعويض  
لكل من أنيطت به المسؤولية بالمجلس.

- مشروع مرسوم حول الأداء عن الخدمات المقدمة من طرف  
الجماعات المحلية، ويهدف إلى تحسين جودة الخدمات التي تقدمها في  
مجالات مختلفة استجابة لحاجيات المواطنين.

هناك مشاريع أخرى يهتلمز الأمر التشاور بشأنها مع كل  
القطاعات الحكومية المعنية ومع المنتخبين كمسطرة إعداد المخطط  
الجماعي للتنمية أو إحداث وتسيير مجموعات التجمعات الحضرية أو  
نظام التعويضات إلى غير ذلك، فهذه مشاريع إن شاء الله قبل متم  
السنة ستكون كلها جاهزة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار لكم التعقيب.



## المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الوزير، احنا متبعين معكم هذا المراسيم اللي كتدار، إلا أنه مرة أخرى أقول نعتقد أنه من الأولوية باش النواب ديال الرئيس اللي تزدادوا في جميع الجماعات في المغرب يتحل المشكل دياهم لأنه كل شهر كيتحط لنا مشكل، رؤساء اللجان لأن هما أصبحوا الآن يتمتعون حسب القانون بالتعويضات دياهم، تعطى لهم التعويضات دياهم، لأن هادو مكيتسناوش، هادو كيخلقوا لنا احنا مشكل، ما تيخليوناش نخدمو، كل شهر خصني نبقي نعطيه ديالي، راه كنعطيها ما كاينش، وما كيغرفش، أنا أسيدي كنتخلص اعطيني هاد الوراق اللي كنتقول غادي نساوهم راه مكيفهموهاش، بعض المناطق كتفهمها، ولكن البعض ما تيفهمش هاد الشئ، هادو مسائل اللي كنعبروها عندها واحد النوع ديال السرعة لأنها كتضغط علينا، المسائل الأخرى احنا ماشيين معكم.

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم الرد على التعقيب؟ إذن بإسمكم جميعا أتقدم بالشكر والتقدير للسيد وزير الداخلية على مساهمته القيمة، ومنتقل مباشرة إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهما السؤالين الأخيرين، ويتعلق الأمر بالتقلبات المالية والنقدية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والميزانية العامة للدولة، للمستشارين المحترمين السادة : الحو المربوح، الحسين أشنكلي، أحمد بنيس، توفيق كميل، محمد القندوسي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ الحو المربوح.

## المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بمجهودات جبارة لتبني سياسات اقتصادية جريئة لإرساء المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي التزمت بها الحكومة، ذلك أن الأداء الجيد للاقتصاد الوطني عبر أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية التي حققتها هذه السياسة الاقتصادية بالرغم من التأثير الواضح للقطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي وتحويلات

المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الخارجية، والتي جاءت نتيجة انفتاح اقتصادنا الوطني على محيطه الدولي، للتذكير هذا الانفتاح الذي يعتبر اختيارا استراتيجيا لبلادنا لا رجعة فيه.

فبعد الأزمة التي انطلقت سنة 2008 بما عرف ب (*les subprimes*) في الولايات المتحدة يعيش الاقتصاد العالمي اليوم على إيقاع تقلبات مالية ونقدية غير مسبوقة، فجميع العملات الآن تعرف اضطرابات كبيرة في سوق المعاملات المالية، خصوصا الأورو والدولار.

التوازنات المالية تعرف كذلك توترات غير مسبوقة عند شريكنا الأساسي والاتحاد الأوروبي، الذي للتذكير يمثل ثلثي المبادلات الخارجية لبلادنا، وما يقع في اليونان وإنجلترا، وما يتهدد إسبانيا والبرتغال، وحتى إيطاليا مثال حي على ذلك.

تخوفنا، السيد الوزير، هو أن يؤثر هذا التقلب الغير المسبوق على الاقتصاد الوطني بانعكاسات سلبية على مداخل العملة الصعبة، ويقلص من تغطية كل فة الواردات على الصادرات، ونخشى أيضا أن يؤثر على تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وغيرها من القطاعات الأخرى.

السيد الوزير، ما هو تأثير هذه التقلبات المالية والنقدية على الاقتصاد الوطني والميزانية العامة؟ وما هي السبل التي ترونها مناسبة لمواجهة هاتئ التقلبات للحفاظ على مناعة الاقتصاد الوطني؟

وشكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

## السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا أولا لفريق التجمع الدستوري الموحد لطرحة هذا السؤال اللي في الواقع خصو حصة خاصة، بحكم أنه النقط اللي أدرجت في السؤال هي نقط جوهرية وأساسية، اللي غادي ناقشوها ونقدموها بشكل مفصل في الاجتماع ديال لجنة المالية المرتقب في شهر يوليوز لتقدم الحصيلة الأولية ديال الست أشهر الأولى، ثم الآفاق بالنسبة ل2010 و2011.

بالفعل الاقتصاد العالمي بشكل عام كيعرف انتعاش، لكن كايين هناك إشكالية ديال منطقة معينة اللي هي منطقة الأورو، منطقة الأورو عرفت وكتعرف تقلبات نتيجة للتدخلات ديال الدول، ارتفاع العجز، ارتفاع المديونية، هذا أدى أنه على المستوى ديال السوق المالي وأتت مع الظاهرة ديال اليونان أن هاذ التأثيرات يعني كان لها تأثير على المستوى ديال العملة وعلى المستوى ديال الأسواق المالية.

الانعكاسات على المغرب، بالطبع احنا درنا اختيارات، اختيارات أمام الأزمة لمواجهة الأزمة، هاذ الاختيارات ركزت على جوج ديال النقط أساسية، هي الطلب الداخلي، دعم السياسات العمومية والإستراتيجيات، لكن في نفس الوقت تدبير حذر ويقظ لأثر الأزمة على القطاعات المتوجهة نحو التصدير.

الانعكاس ديال انخفاض الأورو هو 2,8%، إذن ما كنتكلموش على تراجع اللي عندو ثقل كبير، حتى بالنسبة للصادرات ملي كنتكلم على 2,8% كتبقى شيئا ما مقارنة مع ما يجري في دول أخرى في مستوى متحكم فيه.

التأثيرات المباشرة هي تأثيرات مرتبطة أساسا بارتفاع الدولار على الواردات، وأساسا الواردات النفطية اللي هي موجهة لمواد الدعم، لأول مرة نواجه وضعية ديال ارتفاع ثمن البترول وارتفاع ثمن الدولار، بالطبع هذا عندو انعكاس مباشر على تكلفة المقاصة، اللي كترتقبو هاذ السنة أنه ترتفع ب 11 مليار ديال الدرهم مقارنة مع 14 مليار اللي كانت متوقعة بما أنه يمكن لنا نوصلو هذه السنة ل 24 إلى 25 مليار ديال الدرهم في إطار دعم المقاصة.

هناك انعكاس كذلك إيجابي على الواردات بالأورو بحكم أنه التكلفة تتراجع، لكن تكلفة كل ما هو مرتبط بالدولار ترتفع، الصادرات بالدولار وأساسا الفوسفات، الفوسفات اللي عرف دينامية إيجابية هاذ السنة هاذي بحكم ارتفاع كذلك الدولار إذن المردودية ارتفعت ب 17% مقارنة مع السنة الماضية، وهذا مؤشر إيجابي. إذن عندنا ارتفاع ديال الطلب أو الصادرات ديال الفوسفات بالدولار، وعندنا كذلك ارتفاع الواردات بالدولار بالنفط، حاجة كنعطي شوية على حاجة، إذن في آخر المطاف انعكاس المباشر على الميزان يبقى محدود.

في التعقيب، وبعد التعقيب سأتطرق إلى باقي المداخلة.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب؟ تفضلوا.

### المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب، فعلا موضوع خص تخصص له جلسة في اللجنة، وفي انتظار ذلك نقطة واحدة، السيد الوزير، من تخوفاتنا.

السيد الوزير، علمنا، وأنتم على صواب، أنكم عدلتم في هذا الجو من التوتر النقدي والمالي في أوروبا، عدلتم عن الاقتراض لتمويل مقتضيات القانون المالي لهذه السنة بالاقتراض الخارجي، وهذا في الصواب، لكن السيد الوزير التخوف ديالنا هو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي، ألا تعتقدون أنه سيضايق شيئا ما الاقتصاد الوطني؟ لأنه الدولة ستصبح منافس للمقاولات في الاقتراض، ونحن نعرف الأبنك ديالنا في المغرب كيفاش كيتصرفوا والسلوكات ديالهم، ملي تتجي الدولة تقترض كتفضل الدولة على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وعلى الخواص بصفة عامة.

إذن واش ما كتشوفوش معنا أنه يمكن يكون واحد الضغط، واحد التوتر في هذا الباب هذا اللي غيجعل الأبنك عاوناني في وضعية مريحة، ولكن على حساب الاقتصاد وعلى حساب المقاولات الصغيرة والمتوسطة والشئ الآخر نخليوه للجنة السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيري، لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

غير بالفعل كايين هاذ النقطة اللي هي أساسية، نبغي نؤكد بأنه بالفعل أمام اضطرابات الأسواق المالية، فضلنا أنه نوحرو الخروج إلى السوق المالية، هاذ الاضطرابات ما غتستمرش، وما يمكنش تستمر، إذن غندخلو المرحلة ديال واحد النوع من (*la stabilisation*) ديال الأسواق المالية، واللي فيها غادي نخرجو في أحسن الشروط. احنا كنبحثو على أحسن الشروط للجوء للسوق اللي فيه (*l'épargne*)، كايين الفلوس كتدور، لكن الشروط العامة ما كتسمحش باش نخرجو في هاذ الظرفية هادي، إذن أجلنا إلى ظرفية أحسن، وخلال السنة إن شاء الله على أساس أنه هاذ النقطة اللي أشرت لها كان من بين الأهداف اللي سطرناها بحكم أنه عندنا هوامش

إن الإصلاحات التي عرفتها منظومة الأجور في بلادنا كبيرة ومهمة، ساهمت بشكل كبير في تلبية مطالب فئة كبيرة جدا من موظفي الدولة والقطاع الخاص، إلا أن هذا الإصلاح كان مفروض أن يواكبه إصلاح في أنظمة التقاعد.

السيد الوزير،

في هذا الإطار، نسألكم، أين وصل ملف إصلاح أنظمة التقاعد؟ وما هي البرمجة المتوقعة لمناقشة منظومة الإصلاح لأن هناك إشكالية، والكل يتساءل عن مستقبل هذه الصناديق للتقاعد. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد وزير المالية لكم الكلمة السيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد الوزير، هل تفضلتم وتوجهتم للرئاسة وللمجلس حفاظا على عادات وتقاليد البرلمان لأنه .. إذا أردتم الكلام بينكم، عندكم أماكن أخرى أرجوكم، هنا يجب احترام التقاليد البرلمانية. لكم الكلمة السيد الوزير، بلا ردود الفعل الله يخليكم هذا القانون الداخلي بدون ردود الفعل، هذا القانون الداخلي ينص على هذا، الكلمة لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، وأعتذر مجددا إن أخللت بالقانون الداخلي للمجلس، لكن كانت دائما هناك المطالبة من طرف السيدات والسادة المستشارين باش نتوجهو لهم مع طلب الإمكانية للسيد رئيس الجلسة باش يسمح لنا باش نديرو ذلك الشيء.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

نحترم السيد رئيس الجلسة.

بالنسبة للسؤال ديال الإخوان من التجمع الدستوري الموحد، فيما يخص صناديق التقاعد، بالفعل الحكومة التزمت على أساس أنه منظومة الإصلاح تدخل في أقرب وقت، علما بأنه بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد كإين الآفاق ديال 2012 بداية الاختلالات واستعمال المدخرات ديال الصندوق.

فيما يخص المديونية الخارجية أنه نخرجو للأسواق المالية باش نوفرو الإمكانيات للسوق الداخلي باش يمكن لو يبقى، وما نحسوش ذاك الدينامية، لأنه إلى حسبنا الدينامية يمكن يكون لها تأثير على جميع النسيج الاقتصادي الوطني.

كاين مؤشر آخر هو أنه بالنسبة لهاذ الأزمة، وهذا معطى أساسي، أن بالنسبة للخروج من الأزمة بالنسبة للدول الأوروبية هو خروج اللي غادي ياخذ الوقت، بمعنى هذه التدابير اللي اتخذت اليوم وتتخذ اليوم غيركون عندها انعكاس على دينامية النمو في هذه الدول هاذي حتى لأفق 2013-2014، بمعنى أنه في إستراتيجيتنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تحول المناخ أساسا بالنسبة للشريك الاقتصادي الأساسي، على أساس أنه الحكومة وبالتدابير اللي كناخذوها لدعم المقاولات ودعم النسيج المتوجه نحو التصدير أننا نمشيو في اتجاه ديال الدعم اللي كياخذ بعين الاعتبار الإمكانية ديال الانفتاح على أسواق أكثر والمحافظة على الأسواق التقليدية ديالنا.

إذن مقارنة جديدة في إطار مناخ يتغير، وهاد التحولات ديال المناخ الاقتصادي هي في إطار التغيير يجب أن تدمج، ما بقاش عندنا تدبير في إطار مناخ اللي عادي، كتحدد الآفاق بسهولة.

الأساسي اليوم هو أنه التدبير اليقظ والقدرة على الرد و

الميكانيزمات اللي كنوضعوها باش يمكن للدولة تتصرف كباقي المقاولات، المقاولات كتفاعل مع السوق، الدولة والحكومة يجب أن تتفاعل كذلك مع السوق انطلاقا من الواقع ديال المتغيرات. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول إصلاح أنظمة التقاعد، للمستشارين المحترمين السادة : خيرى بلخير، الحبيب لعلي، لحسن عباد، إبراهيم الحب، لحسن العواني. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ خيرى بلخير.

#### المستشار السيد خيرى بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

الدراسة انتهت في نهاية أبريل، الدراسة التقنية، الدراسة توجت ومشت للجنة التقنية، اللجنة التقنية اللي مازال في مناقشة هذا التقرير، طلبنا من اللجنة التقنية أنه في أواخر يوليو أنه تعطى الخلاصات الأولية، كايين أشياء اللي غيركون متفق عليها، كايين أشياء اللي ما متفقين عليها، والأشياء اللي متفقين عليها غادي تسطر، واللي مازال فيها خلاف غادي تسطر على أساس أنه تفتح الإمكانية للجنة الوطنية ابتداء من شهر شتنبر باش تبدأ تناقش التوجهات أو الخلاصات الأساسية التي كتهم إصلاح منظومة التقاعد، ع لما بأنه كايين هناك توجهات مختلفة: إما التجميع، إما المحافظة على كل نظام بشكله العام، كايين التدرج، كايين مجموعة ديال التوجهات اللي مطروحة كحلول، كافتراحت لإصلاح منظومة التقاعد.

اللي كنتمناو هو أنه بالفعل ابتداء من شهر شتنبر اللجنة الوطنية تجتمع باش تناقش الخلاصات على أساس أنه بعد الموافقة أو الاتفاق على الإصلاح أو منظومة الإصلاح في توجهها العام، علما بأنه حتى الإصلاح خصو ييجي كذلك لمؤسستكم الموقرة على أساس أنه الاختيارات الأولية تكون توضح، ويمكن نشرعو في المناقشة ديال هذا الإصلاح وتديبر هذا الإصلاح على أساس أنه إما 2011 أو 2012 يمكن لو يدخل حيز التنفيذ.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نقطة نظام السيد الرئيس؟ خليني نكملو السؤال .. ليس لديك الحق، لا أريد أن أدخل معك في جدال، شوف 113 وما بعده، يتوجه الخطاب في اتجاه الرئاسة، ما يمكنش يتوجه عند النواب، وإلى بغيتو تذاكروا فيما بينكم عندكم أماكن أخرى، الله يخليك.

الكلمة في إطار التعقيب، هل هناك تعقيب؟ الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار.

#### المستشار السيد خيرى بلخير:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، والسيد الوزير اللي بغيت نشير لو هو التخوف ديال استعمال مدخرات هاذ الصناديق، هذا هو التخوف، وبغينا الاطمئنان لأن الآن أصبح الكل يتكلم حول هذا الموضوع، والجرائد وبعض الخبراء في هذا المجال، لأن عدد من الجرائد أصبحت اليوم تتكلم، والمطلوب منكم كوزير الذي تهتم بهذا القطاع أن توضح كثيرا لأن هذا هموم المواطنين في المستقبل.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير هل لكم رد؟

إذن بهذا سنكون قد أنهينا هذه الجلسة، باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة، ورفعت الجلسة.